



بيرنغ بوينت

نظام الكهرباء في العراق

قضايا وخيارات



الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من الشعب الأمريكي

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2

معدة إلى:

اللجنة الفرعية التنظيمية للكهرباء ولجنة التوجيه

وزارة الكهرباء، العراق

التاريخ: 23 أيار 2005

الأعمال والمنظومات متناسقة، الأعمال مفوضة

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

المؤلف

هذه الوثيقة معدة من قبل:
ديفيد أ. لوكهارت، مستشار قانوني

اصلاح خدمي وتنظيمي

شركة بيرنغ بوينت

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية/ شركة بيرنغ بوينت

أي بي او أي ان 09319

هاتف: +1-703-994 4674

موبايل: +964-79-01-919 637

العنوان الالكتروني: david.lockhart@bearingpoint.com

المؤلف بقدر المشورة القيمة المعطاة بخصوص أجزاء معينة من هذا البحث من قبل زملائه في البيرنغ بوينت، ريتشارد كوبش وروبرت غرانبير وروبرت كروز.

هذه الوثيقة محمية بموجب قوانين حقوق النشر للولايات المتحدة والبلدان الأخرى، وقد أعدت من قبل شركة بيرنغ بوينت مستشاري ("بيرنغ بوينت") الفنيين و/او المقاولين العاملين بصورة مباشرة مع بيرنغ بوينت تحت رعاية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رقم الاتصال 00-00405-04-سي-7-2. هذه الوثيقة وكافة الصفحات المرفقة بها هي حصرا لاستعمال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إسناد اعتباراتها بخصوص الموضوع الذي تتضمنه. باستثناء ما ينص صراحة على خلاف ذلك، فإن المعلومات التالية قد أعدت على أساس المعلومات المتيسرة بشكل معلن أو التي زودت من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ولم يتم التحقق منها بصورة مستقلة أو بخلافه فحست لتقرير دقتها أو اكتمالها لها أو جدواها المالية (حيث يكون منطبقا). فلا بيرنغ بوينت ولا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ولا الأشخاص الذي يعملون بالنيابة عنهما يتحملون أية مسؤوليات، او نفقات (بضمنها الرسوم النقدية والمصاريف القانونية)، أو غرامات أو عقوبات أو ضرائب أو أضرار (مجتمعة "مسؤوليات") ناتجة عن استعمال أية معلومات تحتويها هذه الوثيقة.

حقوق نشر شركة بيرنغ بوينت. كافة الحقوق محفوظة

الفهرست

ملخص تنفيذي	-1
مقدمة	1-1
ملخص تنفيذي	2-1
الخلفية	-2
مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	1-2
التشريع والنظام	2-2
سياسة قطاع الكهرباء	3-2
البنية التحتية الطبيعية والقضايا التشغيلية	4-2
الموقف الحالي	5-2
أهداف قطاع الكهرباء العراقي	-3
سياسة الحكومة العراقية	1-3
أ- بيان السياسة للقطاع الكهربائي العراقي	
أهداف قانون الكهرباء	2-3
أهداف نظام الكهرباء	3-3
دور القانون والأنظمة	-4
التشريع الابتدائي والثانوي بميزان	1-4
أ- القوة التشريعية	
ب- طرق عمل التشريع الثانوي وأنواعه	
التطبيق على قطاع الكهرباء العراقي	2-4
أ- القوانين والأنظمة العراقية الحالية	
ب- التشريع الابتدائي	
ج- التشريع الثانوي	
التشريع الابتدائي- قانون الكهرباء	-5
تأسيس هيكل والتشغيل المستقبلي لقطاع الكهرباء	1-5
وضع ومنح صلاحيات لهيئة الكهرباء العراقية	2-5
وضع ادوار وزارة الكهرباء وهيئة الكهرباء العراقية	3-5
طريقة التعريف التي سيتم تبنيها من قبل هيئة الكهرباء العراقية	4-5
أ- معدل العائد مقابل نظام سعر الغطاء	
ب- الطريقة للعراق	
ج- الدعم	
سلطة عمل النظام لهيئة الكهرباء العراقية	5-5
الأسعار الابتدائية للبيع بالجملة وإدخال سوق البيع بالجملة	6-5
نظام الترخيص	7-5
أ- الحقيقة التشريعية	
طريقة حل الخلافات	8-5
أ- نظام محكمة العراق	
ب- التحكيم	
ج- الوساطة	
د- مجالس الخبراء	
هـ- محكمة التمييز المتخصصة	

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

الخيارات التنظيمية	-6
التعريفية وتسعير الخدمات الكهربائية	1-6
تنافس التوليد المستقبلي وتطوير سوق الجملة	2-6
أ- نموذج المشتري المنفرد	
ب- المزاي	
ج- المساوى	
د- الخزان التنافسي الإلزامي	
هـ- نموذج العقود الثنائية	
نظام الترخيص	3-6
تأسيس معايير تشغيل فنية	4-6
نوعية الخدمة	5-6
الصحة والسلامة	6-6
الخلافات/ عملية الاستئناف	7-6
العقود	8-6
هيئة الكهرباء العراقية	-7
تقسيم المسؤوليات بين الوزير والمنظم	1-7
أ- التوجيه مقابل التعليمات	
الحاجة إلى منظم مستقل	2-7
الاستقلالية، كيف يتم تأسيسها	3-7
أ- الاعتماد الذاتي المالي	
ب- التنظيم والتشغيل	
وظائف وصلاحيات هيئة الكهرباء العراقية وممارستها	4-7
أ- وظائف الصلاحيات	
ب- ممارسة الصلاحيات	
قضايا أوسع	-8
العلاقات العامة	1-8
القضايا العراقية الأوسع	2-8
قضايا قطاع كهرباء الشرق الأوسط الأوسع	3-8

جدول القوانين الكهربائية العراقية الحالية

مقارنة مع بلد إقليمي

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

1- ملخص تنفيذي
1-1 المقدمة

هذا البحث يناقش القضايا الرئيسية والخيارات وتأسيس نظام تشريعي وتنظيمي لقطاع الكهرباء العراقية، يشمل إقامة وكالة تنظيمية (تسمى الأغراض هذا البحث، هيئة الكهرباء العراقية).

2-1 الملخص التنفيذي.

القسم 2 من البحث يناقش بصورة موجزة الوضع الحالي لقطاع الكهرباء العراقي والعمل السابق لبيرنغ بوينت مع وزارة الكهرباء العراقية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

الأهداف الأساسية التشريعية والتنظيمية لإصلاحات قطاع الكهرباء العراقي بعد ذلك تناقش في القسم 3، الذي يتضمن بيان السياسة المعد بالتشاور مع وزارة الكهرباء. بيان السياسة هذا يجب الموافقة عليه من قبل الحكومة العراقية الانتقالية الجديدة التي تشكلت الآن، وان بيانات أكثر تفصيلا تغطي المجالات الرئيسية ستطور مع وزارة الكهرباء الجديدة.

القسم 4 يغطي التمييز بين التشريع الابتدائي (قانون الكهرباء) والتشريع الثانوي (أنظمة وقواعد) وتطبيقها على العراق. العراق لديه حاليا مجموعة من القوانين والقرارات والإعلانات والتعليمات والأنظمة الداخلية الخاصة، التي عموما تميل للتركيز على القضايا الإدارية والتنظيمية المتعلقة بالكهرباء وصلاحيات المؤسسات المسؤولة عن الكهرباء وسلسلة متتابعة من "مشاريع" الشركات المشكلة حديثا. بيرنغ بوينت تقترح ان تقوم السلطة التشريعية العراقية بتبني قانون جديد يعطي إطار عمل للهيكل المستقبلي وتشغيل وتنظيم القطاع. هكذا قانون سيعمل أيضا على تأسيس هيئة الكهرباء العراقية، التي ستعطي صلاحية نشر الأنظمة. الحدود الدقيقة لهذه الصلاحية والطريقة التي تنفذ بها تحتاج لان تثبت.

القسم 5 يغطي بشكل أكثر تفصيلا القضايا التي سيتعامل معها قانون الكهرباء والقسم 6 يغطي بشكل أكثر تفصيلا القضايا التي ستتعامل معها الأنظمة.

القسم 5 يغطي تأسيس الهيكل المستقبلي لقطاع الكهرباء والأدوار الخاصة بهيئة الكهرباء العراقية ووزارة الكهرباء مع التركيز على الخيارات المختلفة لنظام التعريف والمؤسسة التشريعية لنظام الترخيص والطرق المختلفة الممكنة لحل الخلافات (وفرض القضايا التي تحتاج لان تحل بقانون الكهرباء).

القسم 6 يناقش النماذج الممكنة لإقامة سوق أو بورصة كهرباء بالجملة، والجوانب التنظيمية للتراخيص، وتأسيس معايير تشغيل فني (وبشكل خاص دستور الشبكة وداستير التوزيع) ونوعية الخدمة والصحة والسلامة.

القسم 7 يغطي النواحي المتعلقة بهيئة الكهرباء العراقية وخصوصا تقسيم المسؤوليات بين الوزارة والهيئة، بضمنها مناقشة الاختلاف بين التوجيه والتعليمات والحاجة إلى منظم ليكون حرا من الضغوط السياسية أو التجارية، ومناقشة الاستقلالية وكيف يتم تأسيسها.

القسم 8 ينظر في قضايا أوسع ذات أهمية لعمل بيرنغ بوينت مع وزارة الكهرباء وقضايا الشرق الأوسط الأوسع. والا هم هو الحاجة أولا، إلى تأمين المشاركة الكاملة للكادر المتقدم في عملية صنع القرار، وثانيا لتتفيم موظفي الوزارة حول منافع الإصلاحات وإقناعهم بالمشاركة بصورة كاملة في تنفيذها. القسم 8 أيضا يدرج مجالات الإصلاح المترامن في العراق التي هي ذات أهمية لأهداف قطاع الكهرباء وهذه هي:

- تأمين منهم لكتل البناء التي تحتاج لان تؤسس قبل جذب استثمار القطاع الخاص.
 - التعاون بين الوزارات وخصوصا التنسيق مع وزارة النفط.
 - مبادئ قانون المنافسة- بشكل أساسي، مراقبة وتنظيم السلوك التجاري لتأمين رؤية عدم وجود حواجز أمام المنافسة الفعالة في قطاعات السوق ولتأمين ان الشركات لا تتعامل بأسلوب لا تنافسي.
 - إجراءات حل الخلاف، بصورة عامة ومقبولة للمستثمرين الأجانب.
 - دراسة الحاجة إلى مظلة سلطة تنظيمية لمراقبة ومراجعة قرارات هيئة الكهرباء العراقية وربما الأنظمة الأخرى التي يتم وضعها في العراق.
 - القواعد والأنظمة في مجالات أخرى- الضرائب والقانون البيئي وقانون الشركات والصيرفة وأسواق رأس المال وقوانين الضمانات والقانون الإداري- التي تشكل معا بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب.
- ملخص لكافة القوانين والأوامر والصلاحيات المتعلقة بالكهرباء حاليا في العراق ادخل أيضا أخيرا أرفق تقرير مفصل عن موقف الإصلاحات في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط.

2- الخلفية

1-2 مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

بدأت بيرنغ بوينت بالعمل مع وزارة الكهرباء العراقية في أواخر عام 2003، وعمل كبير في قطاع الكهرباء العراقي قد اجري لغاية حزيران 2004 بتنفيذ استعادة العافية الاقتصادية ومشروع الإصلاح والنمو المستديم للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. عمل بيرنغ بوينت تركيز في البداية على بناء القدرة والتقوية المؤسساتية ضمن وزارة الكهرباء أكثر من تركيزه على الإصلاح التشريعي والتنظيمي:

- في تنظيم القطاع، بصورة رئيسية، إعداد خطة رئيسية تفصيلية وخطة توسع وتطوير استراتيجية فك التشابك وإعادة الهيكلية.

- في القضايا التشغيلية التي تشمل التمويل والتدريب، وتنظيم القوائم والقياس والتعريف ومجالات التخطيط.

لاحقا انتقل التركيز نحو تأسيس هيئة جديدة لتنظيم قطاع الكهرباء العراقي. العمل في هذا المشروع الأول توقف في حزيران 2004.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عندئذ اختارت بيرنغ بوينت لتولي المشروع 2 للسيطرة الاقتصادية للعراق، استنادا إلى سجلنا الحافل بالنجاح بموجب المشروع الأول وفي بلدان أخرى لديها ظروف صعبة أيضا كما موجود في العراق. هذا العمل بدأ في تشرين الأول 2004 وهو مستمر في ظروف متحديّة.

2-2 التشريع والنظام

بموجب مشروع استعادة العافية الاقتصادية والإصلاح الأول اتخذت خطوات من قبل بيرنغ بوينت بصدد تكوين هيئة تنظيمية كهربائية شملت:

- وضع مسودة أمر هيئة كهرباء تنظيمية، اقترح على سلطة الائتلاف المؤقتة في أيار 2004.
- إعداد هيكل تنظيمي وميزانية.
- وضع مسودة قواعد إجرامية لهيئة الكهرباء التنظيمية.
- تزويد وزارة الكهرباء بالتدريب عن نظام الكهرباء والمبادئ التنظيمية.

وتم إجراء عمل أيضا عن وضع مسودة تشريع ابتدائي (لائحة إصلاح ممكنة) وتشريع ثانوي (أنظمة تغطي معايير نوعية النقل) وان دراسة لتعريف كلفة الخدمة قدر أجريت. سلطة الائتلاف المؤقتة لم تصادق على أمر هيئة الكهرباء التنظيمي قبل تسليم السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في 28 حزيران 2004. وان الحكومة المؤقتة لم تقر قانونا لقطاع الكهرباء.

لا يوجد جزء واحد من التشريع أو الأنظمة في العراق يعالج القضايا، أو الأدوار والمسؤوليات، الداخلة في ملكية وتشغيل صناعة كهرباء وطنية. قانون مجلس قيادة الثورة عام 1974 وقوانين عدة لاحقة وأوامر قيادة التي أعادت تنظيم البنية التحتية لكهرباء العراق، وبعض "التعليمات" لشروط تجهيز القدرة في عام 1999 والعديد من الأنظمة الداخلية التي أسست شركات قطاع كهرباء مختلفة تكون التشريع والأنظمة العراقية (راجع الجدول المرفق).

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

من المنظور القانوني، فإن التشريع والأنظمة يجب ان:

- توفر إطار عمل لتحقيق النجاح لأهداف السياسة الرئيسية لقطاع الكهرباء (والاهم ما يتعلق بأحق التجهيز، وسعر الكهرباء، وتنظيم القطاع وتشجيع الاستثمار الخاص) وللاقتصاد العراقي الأوسع.
 - تنسب الحقوق والواجبات والصلاحيات على المشاركين ومستخدمي الكهرباء ضمن كل قطاع من قطاعات الصناعة.
- بهذه الطريقة، فإن مساهمة قطاع الطاقة في جهود الحكومة في رفع النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر سيتم تعزيزها. هذا أيضا ينسجم مع ستراتيجيات الطاقة الناشئة والمتطورة لمعظم البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لدى العراق الفرصة للبناء على خبرات جيرانه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2-3 سياسة قطاع الكهرباء.

تطوير سياسات حكومية محددة لقطاع كهرباء العراق أمر حاسم. بتوجيه سياسة واضحة، فإن إطار عمل تشريعي وأنظمة مفصلة يمكن تطويرها بشكل أكثر تأثيرا. هذا هو دور لجنة التنظيم الفرعية المؤسسة من قبل بيرنغ بوينت ووزارة الكهرباء.

القسم 1-3 يناقش تطوير بيان سياسة القطاع.

2-4 البنية التحتية الطبيعية والقضايا التشغيلية.

الخطة الرئيسية المعدة من قبل بيرنغ بوينت حددت عدة مشاكل مهمة في البنية التحتية ومشاكل تشغيلية في قطاع الكهرباء العراقي. توصيات تفصيلية طورت تغطي التوليد تشمل الموقع لمحطة طاقة جديدة وتجهيز الوقود المفضل، والنقل والتوزيع للتغلب على هذه المشاكل التي ميزت كما يلي:-

- التداور اليومي لإنتاج القدرة في كافة أنحاء البلاد.
- المعدات القديمة رديئة الإدامة ضعيفة التشغيل نتيجة للحروب والخطر ونقص التمويل.
- أجهزة توليد ونقل وتوزيع وسيطرة غير كفوءة.
- نقص الاستثمار في كافة أقسام القطاع.
- بعض المجتمعات لم يتم خدمته بالشبكة.
- استعمال الوقود دون المثالي.

الخطة الرئيسية أيضا وجدت انه لا وجود "لبيانات رسمية لأهداف وسياسات حكومية عالية المستوى لقطاع الكهرباء العراقي" وان العديد من القضايا المؤسساتية تعقد المشاكل الطبيعية والفنية. هذه القضايا المؤسساتية والقانونية كانت خارج مدى الخطة الرئيسية، التي استنتجت ان نقص السياسة القانونية أو إطار العمل التنظيمي لمراقبة قطاع الكهرباء يعيق الاستثمار الخاص والمنافسة. في عملنا لتطوير تشريع وأنظمة للعراق يتوجب علينا ان لا نفعل التوصيات ولا الأهداف الوطنية المطورة للعراق لأغراض الخطة الرئيسية، لان افتراض ان الإصلاح التنظيمي لم يتابع حتى نهاياته فان هكذا أهداف تعطي الأساس المنطقي الضمني لتطوير الأنظمة. تلك الأهداف هي:

- في المدى القصير، تجهز طلب التيار.
- في المدى الطويل، تلبية الطلب لكهرباء موثوقة بأقل كلفة ممكنة.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

- إعادة تأهيل وصيانة البنية التحتية الطبيعية الموجودة.
- تحسين كفاءة منظومات التوليد والنقل والتوزيع والسيطرة.
- توسيع شبكات النقل والتوزيع لتجهيز أجزاء أوسع من السكان.
- توسيع استعمال الغاز الطبيعي وتقليل استعمال النفط الخام بالاستفادة من الغاز الملتهب وتطوير حقول الغاز الموجودة.

5-2 الموقف الحالي

فهم بيرنغ بوينت لموقف قطاع الكهرباء العراقي هو بإيجاز كما يلي :

- وزارة الكهرباء تأسست كوزارة منفصلة عن وزارة التجارة والتنمية في اب 2003. الوزير حتى أوائل ايار 2005، الدكتور ايهم السامرائي، عين أيضا في اب 2003.
- إعادة هيكلة جديدة بدأت في كانون الأول 2003 التي تضمنت إعادة تنظيم شركات التوزيع من 4 إلى 7 وحدات وتفكيك وحدات التوليد والتوزيع من شركات الإنتاج وتقسيم وحدات الإنتاج من 3 إلى 7 وتقسيم وحدات النقل من 3 إلى 6.
- مجموعة عمل تنفيذية تأسست للإشراف على التفكيك والفصل في كانون الثاني 2004 وان لجان فرعية متنوعة قد تشكلت اجتمعت في فترة حزيران 2004.
- هياكل تنظيمية وخطط لتوفير الملاكات قد طورت وان التدريب قدم في المجالات التشغيلية.
- لجنة التوجيه الحالية واللجان الفرعية المتعاملة مع إعادة الهيكلة وبناء الطاقة والتمويل والتشريع والنظام والخصخصة والقياس تشكلت في كانون الأول 2004 وهي مستمرة بالاجتماع بانتظام.
- ورشة عمل لبناء الطاقة على مدى أربعة أيام وغطت كافة المجالات العمل للجان الفرعية قد أجريت لـ 14 من كبار أفراد وزارة الكهرباء العراقية قدا جريت في عمان في شباط إلى آذار 2005.

3- أهداف لقطاع الكهرباء العراقي

هذا القسم ينظر في أهداف التشريع الرئيسي والأهداف التنظيمية لقطاع الكهرباء العراقي، التي نوقشت مع اللجنة التوجيهية واللجان الفرعية التنظيمية لوزارة الكهرباء.

4-1 سياسة الحكومة العراقية

الخطوة الأولى المقترحة كانت الوصول إلى إجماع على أهداف وزارة الكهرباء وصياغة بيان سياسة لقطاع الكهرباء. هكذا بيان يمكن بعدئذ نشره وبذلك تثبت التزام الحكومة بالإصلاحات وإعطاء المبادئ التوجيهية الأساسية التي ستساعد في وضع مسودة قانون إصلاح قطاع الكهرباء العراقي.

أ- بيان سياسة لقطاع الكهرباء العراقي

بيان سياسة نوقش في ورشة عمل بناء الطاقة التي أجريت من قبل بيرنغ بوينت في عمان والذي انهي لاحقا. البيان الناتج يظهر أدناه:

بيان سياسة لقطاع الكهرباء العراقي

حكومة العراق ملتزمة بتأمين ان سياسة القطاع الكهرباء يتم متابعتها وان قرارات قد تم التوصل إليها التي هي مصممة بشكل أفضل لتحقيق الأهداف التالية:

إعطاء تجهيز كهرباء موثوق به في كافة أنحاء العراق بأدنى كلفة مناسبة يكون بما يلي :

- تحسين أداة وكفاءة وأداء قطاع الكهرباء بتعزيز القدرات المؤسساتية والتشغيلية.
- تأسيس هيكل سوق لقطاع الكهرباء الذي يشجع الدخول (إلى المدى الممكن في ظل البيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة) للقوى المتنافسة في الإنتاج والتجهيز وذلك وضع الأساس لمشاركة القطاع الخاص في قطاع الكهرباء.
- تكوين جهاز تنظيمي مستقل ذو مسؤولية لتنفيذ سياسة لقطاع الكهرباء بأسلوب عادل ومفتوح وشفاف.
- التنظيم العادل والمتوازن والشفاف والمعقول لتلك الأجزاء من القطاع غير الملائمة للمنافسة وتلك الأجزاء حيث يكون النظام مطلوباً لتحقيق أهداف السياسة.
- التنفيذ من قبل المنظم لنظام تعريفه واضحة وشفافة تشجع الاشتغال الكفوء لقطاع الكهرباء بينما تتم الموازنة بين مصالح المستهلكين مقابل الحاجة لتأمين قدرة القطاع على البقاء من الناحية المالية.
- تشجيع وجذب الاستثمار الخاص إلى القطاع من أجل تأسيس أولاً توليد كافي لتلبية طلبات المستخدمين وثانياً تجهيز موثوق وأمين للمستخدمين.
- تأمين حرية الحصول على الكهرباء من قبل كافة المستهلكين في العراق. بضمنها عبر التطبيق الشفاف للدعم إذا كان ضرورياً.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

اعتبارات أخرى مهمة نوقشت مع وزارة الكهرباء هي:-

- تحقيق مستويات النوعية في خدمة الكهرباء التي تساعد على تطوير شعور بالالتزام من جانب المستهلكين.
 - الأسعار المدفوعة من قبل المستخدمين التي تكون كافية لتمويل أنشطة المرخصين المنظمة وتتيح للمرخصين الفرصة لاستعادة التكاليف وتحقيق عائد ربحي معقول عن استثمارهم في أعمال الكهرباء.
 - الالتزام بمعايير حماية البيئة المطبقة وشروط السلامة العامة المفروضة في العراق.
- والآن بعد تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية، نقتراح ان يتم تطوير الجزء الثاني من بيان السياسة الجزء سيشمل بيانات مقتضبة لكن بيانات أكثر تفصيلا عن كل مجال رئيسي حي قرارات او خيارات السياسة قد اتخذت لا تزال يجري استكشافها.

2-3 أهداف قانون الكهرباء

بيرنغ بوينت نقتراح ان تقوم السلطة التشريعية العراقية بإقرار قانون الكهرباء (القانون) لان العمل العراقي المهم في وضع مسودة هذا القانون قد سبق وان اجري وان المسودة قدمت إلى وزارة الكهرباء في 9 ايار 2005. بيرنغ بوينت نقتراح ان يثبت القانون :

- الهيكل المستقبلي وتشغيل قطاع الكهرباء.
- هيئة كهرباء عراقية مستقلة تمنح لها الصلاحيات اللازمة لتقف على قدميها وتبدأ بالعمل.
- الأدوار والصلاحيات المعينة لوزارة الكهرباء وهيئة الكهرباء العراقية و المرافق التشغيلية بضمنها أية مؤسسات جديدة (مثل مشغل تبادل سوق الجملة او المشتري المنفرد) التي قد تكون مطلوبة لتنفيذ الهيكلية الجديدة.
- مبادئ النظام التعريفية، وأي سياسة للدعم ستنفذ من قبل هيئة الكهرباء العراقية. يحتمل ان نحتاج للعمل مع وزارة المالية ووزارة النفط بخصوص قضايا الدعم.
- صلاحية المنظم لتنظيم القطاعات المختلفة لقطاع الكهرباء، التوليد، وتبادل الجملة والنقل والتوزيع/التجهيز.
- الأساس لأسعار كهرباء الجملة التي ستثبت والشروط لتشجيع دخول المولدات المنافسة سيتم وضعها.
- مالكي الرخصة الابتدائية والشروط الرئيسية لتراخيصهم وسلطة هيئة الكهرباء العراقية لتطوير نظام الترخيص.
- طرق وإجراءات حل الخلافات.

مناقشة هذه الأهداف والخيارات المختلفة بخصوصها موجودة في القسم 5.

3-3 أهداف نظام الكهرباء.

بوضوح ان دور هيئة الكهرباء العراقية بموجب قانون الكهرباء سيؤمن الحصول على التجهيزات للكهرباء موثوقة وبالإمكان تحمل كلفتها لكافة المستهلكين عبر قطاع الكهرباء قابل للحياة وكفوء بتنظيم التعريفية والتأثير والسيطرة على سلوك المشاركين بقطاع الكهرباء ومراقبة نوعية خدمات المستهلك وتطوير سوق أو تبادل كهرباء والجملة. صلاحيات معينة لتنظيم المجالات التالية ستعطى للمنظم :

- تعريفية تغطي النقل والتوزيع/التجهيز، وتنفيذ الدعم بموجب المبادئ المثبتة بالقانون.

- نظام الترخيص- منح الحقوق المصحوبة بالتزامات تبعية، لمشغلي المرافق، التراخيص ستشمل التوليد، وتبادل الجملة، والنقل، والتوزيع والتجهيز (الذي من المحتمل بقاءه مع التوزيع في المستقبل المنظور) عبر هكذا نظام يمكن لهيئة الكهرباء العراقية ان تؤمن حقوق معينة يتضمنها القانون تطبق على المرخصين. و (بصورة مترادفة مع الدساتير الفنية التي ستطور أيضا) فان هيئة الكهرباء العراقية قادرة على مراقبة ومراجعة الأداء، والسيطرة على دخول السوق وتأمين حصول الطرف ثالث على النقل.
- الإشراف على تثبيت ومن ثم فرض معايير فنية تثبت مستويات التشغيل والصيانة لشبكة النقل وشبكات التوزيع عبر دساتير.
- الحصول على تجهيز كهرباء بالمولدات (أو مشتري منفرد)- الأساس سيكون قرارات مشتغلة على داخلين جدد في قطاع التوليد والحصول على ترتيبات للنقل، تشمل التسعير، للسعة والطاقة الكهربائية.
- نوعية الخدمة بخصوص القضايا التجارية لرعاية المستهلك- التزامات الخدمة تتضمنها موثيق ستطور من قبل التوزيع والتجهيز متعلقة بهذا مواضيع مثل الربط الجديد وطلبات تحويل الحساب وحقوق القطع والقياس وقوائم الأجور واستيفائها وتصليح العطل.
- حل الخلافات بين المستهلكين والمشتغلين وفي البداية بين مختلف الشركات الكهربائية.
- المصادقة على العقود التي ستدفع بين مرافق الشبكة وشركات النقل المولدات والمشتري المنفرد مغطية حقوقهم والتزاماتهم.
- تنافس التوليد المستقبلي وتطوير تبادل أو سوق الجملة، بضمنها عقود الجملة التي يتم الدخول بها مع المولدات.
- التطور المستقبلي المحتمل لتنافس تجهيز المفرد.
- الصحة والسلامة المتعلقة بالتاسيسات والمعدات الكهربائية وأولئك الذين يعملون عليها دور الأنظمة بخصوص هذه المجالات مناقش في القسم 6.

4- دور القانون في الأنظمة. 4-1 التشريع الابتدائي والثانوي مميز

التشريع الابتدائي هو المرسوم أو قانون يمرر من قبل الهيئة التشريعية، التشريع الثانوي (أيضا يدعى التابع أو المفوض) هو أنظمة أو قواعد أو أوامر تخول خصوصا بتشريع ابتدائي، لكنه يمرر من قبل لجان وأجهزة أخرى معينة خصيصا ومخولة (في هذه الحالة المنظم) التي لها خبرة في الموضوع.

مثاليا، عندما يستعمل التشريع الثانوي، فان التشريع الابتدائي (القانون) يضع إطار واسع للموضوع وان التفاصيل الأدق لعمله تثبت في التشريع الثانوي، مثل الأنظمة. الأنظمة "تفضل" القانون والسياسة. فهي الوسيلة التي بها يمكن للخبراء بالموضوع المغطى بالقانون ان يصيغوا إجراءات سلطوية، وبذلك تمكن التطبيق العملي للقانون الأم بصورة أسرع- بدون الحاجة للتشريع نفسه للنظر في القضايا الفنية التفصيلية. النظام أيضا يمكن رؤيته على انه تدخل حكومي صريح في السوق لتحقيق هدف السياسة العامة الذي يفشل السوق في انجازه بمفرده.

تغييرات مهمة اقترحت لقطاع الكهرباء العراقي. هذه التغييرات ستكون تدريجية بالضرورة. بدلا من جعل السلطة التشريعية منشغلة كثيرا بقضايا قطاع الكهرباء، فان منح سلطة وضع الأنظمة لهيئة الكهرباء العراقية سيمكن جهاز خبير من تولي معظمها. هذا يعزز المرونة ويسمح بنشوء إطار عمل تنظيمي مع تطور القطاع.

أ- القوة التشريعية.

التشريع الثانوي يصبح مؤثرا وله السلطة وكأنه جزء من القانون (الأم) المخول. لذا فانه يملك قوة تشريعية. التشريع الثانوي الذي يذهب ابعد من التشريع الأم أو القانون المخول (وهو فيروس شديد الصغر) يكون مفتوحا للتحدي من خلال محاكم العدالة بموجب مبادئ القانون الإداري.

ب- طرق وضع وأنواع التشريع الثانوي.

كلا من العملية الاستشارية التي سيتم اعتمادها والطريقة الدقيقة لتمرير التشريع الثانوي سيتضمنها القانون الأم. مشاورات واسعة وكاملة مع كافة الأطراف المعنية ستكون مطلوبة ان تكتسب الأنظمة وضعها النهائي. العملية الاستشارية الدقيقة وسلطة وضع النظام المعطاة إلى هيئة الكهرباء العراقية يجب تحذيرها سواء كانت الأنظمة يجب أولا المصادقة عليها من قبل الهيئة التشريعية العراقية قبل ان تصبح سارية هي قضية رئيسية تحتاج إلى دراسة واتخاذ قرار بشأنها.

الطرق الثلاثة الأكثر شيوعا لتمرير التشريع الثانوي هي:

- "قرار مثبت" يتطلب أولا المصادقة على المسودة النهائية للنظام من قبل الهيئة التشريعية.
- "قرار سلمي" النظام يخضع للإلغاء من قبل الهيئة التشريعية بعد ان تم وضعه.
- ببساطة يتطلب وضع النظام أمام الهيئة التشريعية بعد ان تتم مصادقته.

عموما، ما يلي هي الأنواع الرئيسية للتشريع الثانوي:

- "الالتزام" الآلية التي بموجبها يمارس القانون الأم.
- "القاعد" الآلية التي تمارس بها صلاحية وضع قانون الإجراء (مثل القواعد التي بموجبها ستستعمل هيئة الكهرباء العراقية).

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

• "الأمر" الية ممارسة الصلاحية التنفيذية مثل المنظم الذي يأمر احد المرافق الكهربائية بأداء عمل أو التوقف عن أداء العمل.

نقطة التحمل تقترح، طالما ان المتطلبات الدقيقة لوضع النظام مثبتة في القانون، فان هيئة الكهرباء العراقية يجب ان تكون لها الصلاحية بان تعلن الأنظمة بدون ان يتطلب ذلك مصادقة مسبقة من قبل الهيئة التشريعية. نقطة التحمل أيضا تقترح أيضا بأنه إذا كان هناك تأخيرات في القانون الذي يجري إنهاءه أو يجري تمريره من قبل الهيئة التشريعية، وتقرر ان الأنظمة يجب مصادقتها من قبل الهيئة التشريعية، فان الأنظمة الرئيسية يتم إنهاؤها بصورة متزامنة مع قانون الكهرباء والمقترح تمريره في الهيئة التشريعية في نفس الوقت.

4-2 تطبيق على قطاع الكهرباء العراقي

أ- القوانين والأنظمة العراقية الحالية

حاليا نفهم بان العراق يمتلك مجموعة من القوانين والأوامر والتعليمات والأنظمة الداخلية التي بموجبها ينظم ويعمل قطاع الكهرباء. الحصول على نسخة من القوانين والأنظمة العراقية وترجمتها استغرق وقتا، لكن يمكن ملاحظة انه: ليس هناك إطار عمل تشريعي منفرد يغطي المواضيع التي يتم تصورها في هذا البحث.

- ان سن التشريع والنظام القائم كان أمر واقع في طبيعته ووجباته في المناطق التي يغطيها (ليست عديمة الشبه بخبرة البلدان الأخرى).
- القوانين والأنظمة الحالية تركز أكثر على تثبيت ومنح الصلاحيات لمختلف الكيانات أو شركات المشاريع، وثبت هيكلتها وتنظيمها بدلا من تنفيذ سياسة قطاع الكهرباء التفصيلية.

ب- التشريع الابتدائي

البنية التحتية الطبيعية والقضايا الأمنية تبقى ذات أهمية قصوى، وان تجهز كهرباء يعتمد عليه المواطنين العراقيين هو خدمة أساسية اجتماعية واقتصادية. التوصيات والأهداف الوطنية المطورة لنقطة تحمل الخطة الرئيسية لقطاع الكهرباء العراقي مصممة لمعالجة هذه القضايا. النجاح على المدى الأبعد لن يتحقق ما لم تحدد السياسة المطورة من قبل وزارة الكهرباء في قانون (للتنفيذ من قبل هيئة الكهرباء العراقية). قانون الكهرباء المقترح ان يمرر من قبل الهيئة التشريعية العراقية سيعطي "المظلة" أو إطار العمل للهيكل المستقبلي وعمل ونظام قطاع الكهرباء العراقي. الأهم انه سيؤسس هيئة الكهرباء العراقية ويمنحها الصلاحيات لإعلان تشريع ثانوي.

التشريع الابتدائي مطلوب لتأسيس جهاز تنظيمي مستقل يعمل بصلاحيات واسعة، وهو الوسيلة الفعالة الوحيدة لتأسيس هيئة الكهرباء العراقية (وتخطيط سلطة هيئة الكهرباء العراقية في عملها المستقبلي).

بدون تلك السلطة التشريعية، فان النظام المستقل للقطاع لا يمكن ان يحدث. وطالما ان البنية التحتية تبقى في ملكية الحكومة، فان طريق واضح تجاه تحقيق تدخل قطاع خاص مستقبلي يجب أيضا ان يوضع إذا كان هدف تشجيع الاستثمار في القطاع سيتم بلوغه.

لكن القانون سيتضمن أيضا سياسة قطاع الكهرباء الأساسية ويؤسس مبادئ أساسية ومتغيرات ملكية واضحة وسلطات حكومية والحقوق والالتزامات المصاحبة سيتم تعريفها أيضا.

حتى بدون تنظيم. القرارات الصعبة ستحتاج لان تتخذ في إعادة هيكلة قطاع الكهرباء العراقي. من غير المحتمل ان تتخذ هذه القرارات ما لم تفوض بتشريع. القانون عندما يمرر من قبل الهيئة التشريعية، يتطلب إرادة سياسية واتفاق على التغيير. لذا، بينما التشريع الابتدائي هو اقل مرونة من الأنظمة إلا انه يثبت قضايا أساسية معينة في مكانها.

القسم 5 يناقش المجالات التي تقترح ان قانون الكهرباء يجب ان يغطيها.

ج- التشريع الثانوي

الأنظمة والقواعد والأوامر التي تنفذ القانون سيتم إعدادها وإعلانها من قبل هيئة الكهرباء العراقية من خلال عملية ذات استشارة مركزة، مستخدمة بذلك خبرة وكفاءة في قضايا الكهرباء اكبر من المتيسر في الهيئة التشريعية. لكن التغييرات الهيكلية المطلوبة في قطاع الكهرباء العراقي سوف لن تحصل بدون القيادة والسعي لدفع الإصلاح القانوني الموصوف في هذا البحث. الدفع غير إصلاحيات عديدة هو الدور الرئيسي للمنظم- هيئة الكهرباء العراقية. تأسيس هيئة الكهرباء العراقية أيضا يؤمن فصل صنع السياسة عن تنفيذ السياسة، الذي يقلل من إمكانية تصارح المصالح.

إحدى طرق تامين إدخال ضوابط مركزة أكثر تجارية على المشاركين في القطاع، وفي تمكين الانجاز للتطوير حينما يكون ملائماً (وبذلك تشجيع تحسينات الأداء وتقليصات الكلفة) هي تفكيك وفصل التوليد والنقل والتوزيع/ التجهيز، أو على الأقل التوليد من التجهيز (النقل والتوزيع). المشاركين في القطاع مضطرين على التركيز على بلوغهم معايير الأداء المناسبة. هيئة كهرباء عراقية مستقلة يمكن ان تركز على الحالة المالية وقدرات الأداء الفني لشركات النقل. وشركات التوزيع (عندما تنفصل) ومشاركين القطاع الاخرين. تطوير دستور الشبكة ودستور التوزيع والعقود بين المشاركين في القطاع سيثبت التزامات وحقوق فنية وتجارية التي يمكن فرضها. مستويات الأداء بضمنها دساتير الزبائن، التي يمكن قياس المشاركين إزائها ستتطور وتقوى من قبل هيئة الكهرباء العراقية. كل هذه الإصلاحات التنظيمية تسليح المنظم بالصلاحيات لبذل تأثيره على سلوك المرفق- وتغييره. فهم لديهم كتحسينات تصمم نهائية في الاعتمادية ونوعية الخدمات الكهربائية وسلامة العمال.

بدون هذه التحسينات وبدون التزامات قانونية وفنية واضحة وقواعد حسابات شفافة فان البنية التي تسجع إنشاء محطات توليد جديدة وتصميم وتنفيذ نوع من السوق التنافسية للكهرباء سوف لن يتم تكوينها. وان التحويل الخاص لن يتم جذبه إلى قطاع الكهرباء. ولا ستجذب بدون الشفافية في وضع التعريف (مهما كان التصميم الذي سيتم القرار عليه) وبالتأكيد في تطبيق التعريف.

القسم 6 يناقش خيارات تنظيمية مختلفة

4- دور القانون والأنظمة

4-1 التشريع الابتدائي والثانوي بميزان

التشريع الابتدائي هو مرسوم أو قانون يقر من قبل السلطة التشريعية، التشريع الثاني (أيضا يسمى التابع أو المفوض) هو الأنظمة أو القواعد أو الأوامر التي تخول خصيصا بالتشريع الابتدائي لكنها تفر من قبل لجان أو أجهزة أخرى تعين وتخول بشكل خاص (في هذه الحالة المنظم) التي لها الخبرة بالموضوع. مثاليا، حيث التشريع الثانوي يستعمل، التشريع الابتدائي (القانون) يثبت إطار عمل واسع للموضوع وان التفضيل الأدق لعمله مثبت في التشريع الثانوي، مثل الأنظمة. الأنظمة "تفضل" القانون والسياسة. هي وسائل بموجبها يتمكن الخبراء بالموضوع المغطى بقانون من صياغة إجراءات ذات سلطة، وبذلك تمكن من التطبيق العملي للقانون إلام بسرعة اكبر- بدون الحاجة للسلطة التشريعية نفسها لدراسة مواضيع فنية تفصيلية. النظام يمكن أيضا مشاهدته كمدخل حكومي صريح في السوق لتحقيق هدف سياسة عامة الذي يفشل السوق في انجازه بنفسه.

تغييرات مهمة مقترحة لقطاع الكهرباء العراقي هذه التغييرات بالضرورة، ستكون تدريجية. بدلا من ان تجعل السلطة التشريعية غالبا بقضايا قطاع الكهرباء. فان منح سلطة وضع- نظام إلى هيئة الكهرباء العراقية سيكمن جهاز ذو خبرة من تولي الكثير منها. هذا يعزز المرونة و يتيح لإطار العمل التنظيمي من ان يتطور مع تطور القطاع.

أ- القوة التشريعية.

التشريع الثانوي يأخذ تأثيره وسلطته وكأنه جزء من القانون (الأم) الممكن- لذلك له قوة تشريعية، التشريع الثانوي يذهب إلى ابعد (وهو سلطة) من القانون الأم أو الممكن فهو مفتوح للتحدي عبر محاكم العدالة بموجب مبادئ القانون الإداري.

ب طرق عمل وأنواع التشريع الثانوي.

كلا من العملية الاستشارية التي سيتم تبنيها والطريقة الدقيقة لإقرار التشريع الثانوي ستكون موجودة في القانون الأم. استشارات واسعة وكاملة مع كافة الأطراف المعنية ستكون مطلوبة قبل إنهاء الأنظمة. العملية الاستشارية الدقيقة وسلطة وضع النظام المعطاة إلى هيئة الكهرباء العراقية ان تحدد، فيما إذا كانت الأنظمة يجب أولا مصادقتها من قبل الهيئة التشريعية العراقية قبل ان تصبح سارية هي القضية الرئيسية التي تحتاج لان ستكشف ويتم القرار بشأنها. الطرق الثلاثة الأكثر شيوعا في إقرار تشريع ثانوي هي:

- "قرار مثبت" : يتطلب ان تصادق المسودة النهائية للنظام أولا من قبل السلطة التشريعية.
- "قرار سلبي" : النظام يخضع للإلغاء من قبل السلطة التشريعية بعد اتخاذه.
- ببساطة يتطلب بان يوضع النظام أمام السلطة التشريعية بعد ان يتم وضعه.

عموما ما يلي هو الأنواع الرئيسية من التشريع الثانوي:

- "النظام" : الآلية التي بها يمارس القانون الأم.
- "القاعدة" : الآلية التي بها صلاحية صنع قانون لإجراء تمارس (مثل القواعد التي ستعمل بموجبها هيئة الكهرباء العراقية).

"الأمر": آلية ممارسة الصلاحية الإدارية مثل المنظم الذي يأمر المرفق الكهربائي لتنفيذ إجراء معين أو يكف عن تنفيذه.

بيرنغ بوينت توصي بأنه طالما المتطلبات الدقيقة لعمل النظام مثبتة في القانون، فإن هيئة الكهرباء العراقية يجب ان يكون لها الصلاحية لنشر الأنظمة بدون طلب المصادقة المسبقة للهيئة التشريعية. بيرنغ بوينت أيضا تقترح انه إذا كان هناك تأخيرات في القانون الذي يتم إنفاؤه أو إقراره من قبل السلطة التشريعية، ويقرر بان الأنظمة يجب ان تصادق من السلطة التشريعية، والأنظمة الابتدائية الرئيسية يتم إنفاؤها بشكل متعاصر مع قانون الكهرباء ليقر عبر السلطة التشريعية في نفس الوقت.

2-4-2 تطبيق قطاع الكهرباء العراقية

أ- القانون والأنظمة العراقية الحالية

حاليا يمتلك العراق، حسبما نفهم، مجموعة قوانين وطلبات أوامر وتعليمات وأنظمة داخلية بموجبها ينظم ويعمل قطاع الكهرباء. الحصول على نسخ من القوانين والأنظمة العراقية وترجمتها قد استغرق وقت، لكن يمكن ملاحظة انه:

- ليس هناك إطار عمل تشريع منفرد يغطي المواضيع المتخيلة في هذا البحث.
- سن التشريع والنظام الموجود كان خاصا بطبيعته وتدرجي في المجالات التي يغطيها (لا يختلف عن خبرة البلدان الأخرى).
- القوانين والأنظمة الحالية تركز أكثر على تثبيت ومنح سلطات لكيانات مختلفة أو مشروع شركات وتثبيت هيكلها وتنظيمها، بدلا من تنفيذ سياسة قطاع الكهرباء التفصيلية.

ب التشريع الابتدائي.

البنية التحتية الطبيعية وقضايا الأمن تبقى أسمي، تجهيز كهرباء يعتمد عليه لكافة المواطنين العراقيين هي خدمة سياسة اجتماعية واقتصادية. التوصيات والأهداف الوطنية المطورة لخطة بيرنغ بوينت الرئيسية لقطاع الكهرباء العراقي هي مصممة لمعالجة هذه القضايا. النجاح على المدى الأبعد سوف لن يتحقق ما لم يتم وضع السياسة المطورة من قبل وزارة الكهرباء في قانون (للتنفيذ من قبل هيئة الكهرباء العراقية). قانون الكهرباء المقترح إقراره من قبل السلطة التشريعية العراقية سيوفر "مظلة" أو إطار عمل لهيكل مستقبلي وتشغيل وتنظيم لقطاع الكهرباء العراقي. الأهم انه سيؤسس هيئة الكهرباء العراقية ويمنحها صلاحيات لنشر تشريع ثانوي.

التشريع الابتدائي مطلوب لتأسيس جهاز تنظيمي مستقل يعمل بصلاحيات واسعة، انه الوسيلة الوحيدة المؤثرة لتأسيس هيئة الكهرباء العراقية (ووضع سلطة هيئة الكهرباء العراقية لعملها المستقبلي). بدون تلك السلطة التشريعية فان النظام المستقل للقطاع لا يمكن ان يحدث. وطالما ان البنية التحتية تبقى ملكا للحكومة فان مسار واضح نحو تحقيق دخول قطاع خاص مستقبلي يجب أيضا ان يثبت إذا كان هدف تشجيع الاستثمار في القطاع سيتم بلوغه.

لكن القانون أيضا سيتضمن سياسة قطاع كهرباء أساسية ويثبت مبادئ ومتغيرات أساسية معنية صلاحيات ملكية وسيطرة واضحة وحقوق والتزامات مصاحبة سيتم تعريفها أيضا.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

حتى بدون منظم ستحتاج القرارات الصعبة بان تتخذ في إعادة هيكلة قطاع الكهرباء العراقي، من غير المحتمل ان هذه القرارات سيتم اتخاذها ما لم تفوض بالتشريع. القانون، عند إقراره من قبل السلطة التشريعية يتطلب إرادة سياسية وموافقة على التغيير لذا بينما التشريع الابتدائي يكون اقل مرونة من الأنظمة، فانه يثبت في مكانه قضايا أساسية معينة.

القسم يناقش المجالات التي نقترح بان يغطيها قانون الكهرباء.

ج- التشريع الثانوي

الأنظمة والقواعد والأوامر التي تنفذ القانون سيتم إعدادها ونشرها من قبل هيئة الكهرباء العراقية عبر عملية من المشاورات المركزة، وبذلك مستخدمين خبرة وكفاءة اكبر في قضايا الكهرباء من تلك المتيسرة في السلطة التشريعية. لكن التغييرات الهيكلية المطلوبة في قطاع الكهرباء العراقي لن تحدث بدون القيادة والحافز لتمريري الإصلاحات القانونية الموصوفة في هذا البحث.

تمرير عدة إصلاحات هو الدور الرئيسي للمنظم- هيئة الكهرباء العراقية. تأسيس هيئة الكهرباء العراقية أيضا يؤمن فصل صنع السياسة عن تنفيذ السياسة، الذي يقلل من إمكانية تضارب المصالح.

إحدى طرق تأمين إدخال ضوابط تجارية أكثر تركيزا على مشاركين في القطاع، وتمكين التنافس بان يتطور حيث يكون ملائما (وبذلك تشجيع تحسينات الأداء وتقليصات الكلفة) هي تفكيك وفصل التوليد والنقل والتوزيع/ التجهيز، أو على الأقل التوليد عن التجهيز (النقل والتوزيع). المشاركون في القطاع مضطرين بالتركيز على أدوارهم الخاصة أولا في تعديل قضايا البنية التحتية لكن في المدى الأبعد، في بلوغ مستويات أداء مناسبة.

هيئة كهرباء عراقية مستقلة يمكن ان تركز على الحالة المالية وقدرات الأداء الفني لشركات النقل وشركات التوزيع (عندما تفضل) والمشاركين الاخرين في القطاع. تطوير دستور الشبكة ودستور التوزيع والعقود بين المشاركين في القطاع سيثبت التزامات وحقوق فنية وتجارية التي يمكن فرضها مستويات الإجراء بضمنها دساتير الزبون التي يمكن إزائها قياس المشاركين، سيتم تطويرها وفرضها من قبل هيئة الكهرباء العراقية. كل هذه الإصلاحات التنظيمية تسلم المنظم بالصلاحية على بذل نفوذه على- وتغيير- سلوك المرفق. لديها في تصميمها النهائي تحسينات في اعتمادية ونوعية خدمات الكهرباء. وسلامة العمال.

بدون هذه التحسينات وبدون التزامات قانونية وفنية واضحة، وقواعد حسابات شفافة، فان بيئة تجسع إنشاء محطة توليد جديدة وتصميم وتنفيذ شكل من السوق التنافسية للكهرباء سوف لن تتكون- وان التمويل الخاص لن يجذب إلى قطاع الكهرباء. ولا سيتم جذبه بدون شفافية في وضع التعريف (مهما كان التصميم الذي سيقدر) والوثوق في تطبيق التعريف.

القسم 6 يناقش الخيارات التنظيمية المختلفة

5- التشريع الابتدائي- قانون الكهرباء

قانون الكهرباء اقترح انه سيعطي المجالات في هذا القسم

5-1 تأسيس هيكل وتشغيل مستقبلي لقطاع الكهرباء

إعادة هيكلية قطاعات الكهرباء تضمنت بشكل متغير تقليص درجة التكامل العمودي للتوليد والنقل والتوزيع والتجهيز (البيع بالمفرد). إنها الخطوة الأولى لتشجيع الاستثمار المستقل في توليد الكهرباء وبذلك خلق تنافس في اسواق كهرباء الجملة (يؤدي، حسبما يعتقد إلى تنافس في أسواق المفرد أو في أعمال التجهيز). النقل والتوزيع نظر لهما على إنهما احتكار طبيعي وغير ملائم للتنافس (لأنه بتكاليف هابطة كثيرا ليس اقتصاديا زيادة منظومات الشبكة) فصل الوظائف المختلفة في قطاع الكهرباء كخطوة أولى أيضا له المنافع التالية:

- يخلق ملعب مستوي لداخلين جدد في القطاع- مثلا إيقاف السلوك المميز باحتكار أعمال النقل لصالح أعمال التوليد ومنع الدعم المقابل لعمل التوليد المنافس. انه بذلك يساعد على جذب التمويل الخاص بعيد المدى لإنشاء محطة قدرة.
- بالاشتراك مع تصميم سوق جملة مستقبلي يشجع توليد تنافسي السعر. فان خلق المنافسة (بدلا من الاعتماد على النظام) يجب ان تعمل على تخفيض تكاليف التوليد الى الحد الأدنى.
- تشجيع التوليد الموزع لان المستثمرين الذين يرغبون بإنشاء محطات توليد جديدة اقرب يتطلب مراكز قادرة على تأمين الربط وحقوق النقل.

نماذج مختلفة للعراق يتم مناقشتها مع وزارة الكهرباء. الشكل المستقبلي لقطاع كهرباء العراق هو مسألة معقدة تتضمن عدة قضايا يجب اتخاذ قرار بشأنها. هذا البحث يفترض ان المنافع والرغبة في تفكيك ومن ثم الفصل الوظيفي وربما القانوني لبعض أو كل التوليد والنقل والتوزيع/ التجهيز الى مؤسسات تجارية واضحة يكون مقبولا.

قانون الكهرباء سيؤسس هيكل قطاع الكهرباء داخل العراق والمشاركين داخل كل مجال بضمنه المرخصين الابتدائيين ويصف كل من حقوقهم والتزاماتهم الرئيسية الخاصة.

إننا مرتاحين لمناقشة نظرية الاحتكار الطبيعية فيما يتعلق بالنقل والتوزيع في العراق، خصوصا بسبب قضايا البنية التحتية المهمة للشبكة التي تواجه القطاع، لكن أيضا الإبداعات الفنية والسوقية قد قلعت الاحتكار الطبيعي المنطقي لنظام الكهرباء التقليدي. بعد إخفاقات نقل حدثت مؤخرا مورست في بلدان لديها توليد متدني وأسواق مفرد لكن تستثمر في التنظيم كثيرا على النقل والتوزيع (مثل شمال شرق الولايات المتحدة في 2003)، فقد تم إعادة زيادة نظرية الاحتكار الطبيعي. هناك الكثير من الجدل حول السماح لمستهلك ومجهز أكثر مرونة باستعمال تقنيات جديدة تغطي بدائل للنقل لمسافات بعيدة هكذا بدائل ستخلق تنافس وفي نفس الوقت تساعد على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في النقل دون تحمل خطورة الإنشاء الزائد.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

التوليد الموزع- استعمال مصدر طاقة (توربينات غازية، ومكائن غازية وخلايا وقود مثلا لتوليد كهرباء في مكان قريب للمكان الذي ستستعمل فيه- والتوليد في الموقع في هكذا تقنيات التغييرات التكنولوجية في العقد الماضي في صناعة الغاز الطبيعي، يعترف أنها يعتمد على أنظمة تجهيز الغاز التي لا توجد في العراق قد جعلت التوليد الموزع بديل اقتصادي قابل للحياة لشراء الكهرباء من مرفق احتكاري واستلامه فوق مرفق النقل أو شبكة التوزيع.

قد يكون هناك أيضا خيارات أخرى أكثر إبداعا للعراق خصوصا لكبار المستعملين الكهربائيين الصناعيين والتجارين كما شوهد في الاتصالات اللاسلكية بتطوير التقنية اللاسلكية وتوسيع الشبكات الرقمية مما يمكن المستهلكين من استبعاد وجدد "خط ارضي" في منازلهم.

2-5 تثبيت ومنح صلاحيات لهيئة الكهرباء العراقية

الهدف الرئيسي لقانون الكهرباء هو تأسيس هيئة الكهرباء العراقية ومنح صلاحياتها وواجباتها (راجع القسم 7). بالإضافة الى ذلك فان القضايا التنظيمية الرئيسية لهيئة الكهرباء العراقية ستثبت في القانون. وهذه تشمل:

- اختيار وتعيين الرؤساء والمفوضين، وعددهم ومدد توليهم المنصب وأسباب السماح بطردهم.
- الأدوار المعنية للموظفين ضمن هيئة الكهرباء العراقية.
- تامين التمويل: للمحافظة على استقلاليتها فان تمويل هيئة الكهرباء العراقية بدلا من ان يكون عبر مصادفة السلطة التشريعية سيكون من جبايات أو أجور مباشرة تفرض على حاملي الترخيص بحيث ان التمويل يكون مسالة غير سياسية. المسؤولية الحسابية ستدام بجعل الميزانية السنوية لهيئة الكهرباء العراقية تخضع للمصادفة التشريعية.
- صلاحية هيئة الكهرباء العراقية للاداء الناجح لأدوارها مثل صلاحيات الحصول على المعلومات والتحقق منها واستدعاء الشهود وفرض الغرامات على خروقات التشريع الابتدائي والثانوي، قواعد تشغيلية وتنظيمية اخرى سيتم تغطيتها بأنظمة.

3-5 تثبيت ادوار وزارة الكهرباء و هيئة الكهرباء العراقية

القانون سيثبت الأدوار الخاصة لوزارة الكهرباء و هيئة الكهرباء العراقية موصف انه:

- الدور الرئيسي لوزارة الكهرباء هو ابتكار السياسة وتقديم المشورة للحكومة فيما يتعلق بكافة المواضيع المتعلقة بصناعة الكهرباء، بينما
- دور هيئة الكهرباء العراقية هو تنفيذ السياسة بموجب الأهداف المهيمنة للقطاع ويتطلب المشاورة مع مشاركي قطاع الكهرباء وواجبات معينة للعمل بشكل عادل ومنسجم وشفاف.

مناقشة تقاسم المسؤوليات بين وزارة الكهرباء و هيئة الكهرباء العراقية واستقلالية هيئة الكهرباء العراقية هي في القسم 7.

4-5 منهج التعريف الذي سيتم تبنيه من قبل هيئة الكهرباء العراقية

الأسلوب المنطقي لتنظيم التعريف هو حماية المستهلكين حيث القوى التنافسية التي بخلافه تحصر الأسعار تكون غير موجودة. النقل والتوزيع هي مجالات قطاع الكهرباء الأقل خضوعا للمنافسة فهي تتألف من أعمال البنية التحتية التي تملك وتشغل الاحتكارات الطبيعية. بدون نظام هناك قلق بان هذه الأعمال يمكن ان تفرض على المستهلكين أسعار عالية. بالإضافة إلى ذلك ان شكل من نظام أسعار كهرباء الجملة يكون ضروريا، خصوصا خلال انتقال صناعة العراق إلى الهيكلية الجديدة حتى يتم تثبيت تنافس في التوليد وتجهيز الكهرباء بالجملة.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

وصولاً إلى منهج لتنظيم أسعار النقل والتوزيع التي ستعمل بشكل أفضل للعراق هو احد الأدوار الرئيسية للجنة التوجيه. والمهم أيضاً ابتكار استراتيجية انتقالية للعراق قابلة للتطبيق. كثيراً من العمل عن تطوير تعريفات كلفة خدمة قد أجريت بموجب مشروع استعادة العافية الاقتصادية والإصلاح الأول وان هذا العمل متواصل الان.

أ- معدل العائد مقابل نظام غطاء السعر:

الطريقتين الرئيسيتين لتنظيم التعريفات بعبارات واسعة جدا هي:

نظام معدل العائد (المفضل في الولايات المتحدة وكندا واليابان): المنظم يثبت معدل العائد الذي يمكن للمرفق ان يكسبه عن موجوداته المتاحة (أي تلك الموجودات المستعملة للقسم المنظم من أعمال المرفق). هذا يتحقق بتثبيت الأسعار التي يمكن ان تفرضها على الزبائن (بالمستوى الذي يمكنها من كسب المعدل المثبت من العائد).

- نظام غطاء السعر (مطور لمعالجة التحديدات المتوقعة لنظام معدل العائد، والمفصلة من قبل المملكة المتحدة وأيضاً من قبل البلدان النامية). المنظم يثبت ويعدل كل سنة الصيغة التسعيرية (مثلاً بمعدل التضخم زائداً او ناقص مبلغ محدد مسبقاً) بموجبه سيقوم المرفق بتعديل أسعاره بغض النظر عن إرباح المرفق.

التفكير الحديث يمتلك نظام غطاء أسعار مفصل عموماً (غالباً يشار له بالنظام المستند على الأداء) كقاعدة مثالية لتنظيم أسعار الاحتكار على نظام معدل العائد. الأسلوب المنطقي الرئيسي لهذا هو ان نظام غطاء الأسعار يخلق كفاءة أكثر لأنها تعطي للمرفق الحاضر ليبحث بصورة فعالة إجراءات لتقليل الكلفة هذا لان الغطاء مثبت بغض النظر عن تغييرات في التكاليف لتزويد الخدمات، بالمقارنة، ان نظام معدل العائد يتطلب تكاليف تعكس الأبعاد المفروضة. نظام معدل العائد (شكل شائع من النظام المستند على الكلفة أو نظام كلفة الخدمة) في الفترة الأخيرة نظر إليه على انه اقل كفاءة لأنه:

يشمل كلفة بيروقراطية مهمة وقد يقود إلى مرافق تشغيل في سلوك مصمم ليؤثر على المنظم.

- يرفع الحوافز ويقلل التكاليف.
- يرفع الحوافز للابتكار ويدخل تقنيات جديدة.
- يمكن ان يؤدي إلى قرارات استثمار رأسمال غير كفوءة (بتشجيع مشاريع رأسمال كبير المدى مركزه).

مرة أخرى هذه المجادلات على أية حال نظام معدل العائد يمكن ان يقال:

يمكن مشاركة جماهيرية أوسع في استثمار المرفق وتثبيت السعر.

- يؤدي بان يكون للمنظم فهم أكثر تفصيلاً بالتكاليف وتخصيصاتها ضمن قطاع الكهرباء.
- تقلل الخطورة المتأهله مع نظام غطاء الأسعار وحوافزه لتقليل التكاليف لتخفيض نوعية التجهيز. ويكون أكثر ملائمة من نظام غطاء الأسعار لصناعة (كما في العراق) التي تتطلب زيادات مهمة في الأسعار.

ب- الطريقة للعراق

اي طريقة تنظيمية للتعريفات قد تنفذ، الخطوات الأولى تتطلب تميز وإنتاج المعلومات التي تثبت التكاليف الداخلة في تزويد خدمات كهربائية وتصنيف هكذا تكاليف (الطلب والطاقة والمتعلقة بالزبون) ومن ثم تخصيصها بين صنوف الزبون. الصعوبات من تحقيق ذلك من الموقف الحالي في العراق يتم التغلب عليها. في المملكة المتحدة كانت الصعوبات تواجه بوضع قاعدة تستعمل لتثبيت أسعار ابتدائية في بداية الإصلاحات الكهربائية.

ان أيضا مهم لإثارة السؤال فيما إذا كان نظام الأسعار نفسه هو حقا ضروري (أسعار عالية من غير المحتمل ان تحصل في البيئة الحالية في العراق) الطريقة البديلة الممكنة لنظام الأسعار هي ترك تثبيت الأسعار للمرافق مع التهديد بتدخل تنظيمي قوي إذا كانت الأسعار زائدة. فقط بلد نامي واحد تبنى هذه الطريقة نيوزيلندا في كل من الكهرباء والاتصالات اللاسلكية) على الرغم من ان هناك نوع نظام الأسعار قد تم تبنية لاحقا.

من المفهوم أيضا ان النقل والتوزيع في العراق واجه نمو طلب عالي محتمل وإعادة تأهيل مهمة أو متطلبات تبديل، يمكن ان تصبح أعمال تنافسية، على خلاف البلدان النامية التي أصلحت قطاعاتها للكهرباء، وحيث ان معدلات هكذا نمو تكون صغيرة وأنظمة التجهيز تعمل بكفاءة.

نظام تعريف سابق في بلدان أخرى مهما كان الشكل الذي يتم تبنيه كانت أحيانا غير ناجحة حيث الحكومات والمنظمين كانوا مترددين في تنفيذ الزيادات المطلوبة في التعريف لتحقيق معدلات كافية لجذب الاستثمار الخاص (مثل البرازيل والهند) الخبرات الناجحة الأحدث في البلدان التي تؤسس نظام لأول مرة ولديها تقليد بتعريف كهرباء واطئة (خصوصا في شيلي وبيرو) التي لا تعطي تكاليف الخدمة تظهر بأنه:

- أولا بصورة مثالية ان منهج تثبيت التعريف يحدد مسبقا وان يعرف بوضوح في القانون (مع صيغة معينة ومتغيرات هدف) بحيث ان المنظم يكون له تصرف محدود ومخاطر مورد غير أكيدة تكون قليلة.
- ثانيا. المنظم يعطى استقلالية كاملة (الاستقلال من الضغوط السياسية والتجارية) في أجواء حسابات التعريف.

بيرنغ بوينت تقترح ان تدرس هذه الطريقة ليتم تبنيتها في العراق على الأقل في البداية. التزام الحكومة بإصلاح التعريف عندما يتفق عليه والثقة في إدارتها تحتاج لان تدخل في مستوى التشريع الابتدائي، كما ذكر سابقا، هذا يوفر ويساعد على تأمين الشفافية. لان الصيغة والمتغيرات داخلية في القانون فان هيئة الكهرباء العراقية سيكون لديها مجال ضئيل للمرونة ولذلك تكون اقل احتمالا بان تتعرض للضغط الذي قد يكون موجودا اذا كان للمنظم الصلاحية لتثبيت العوامل الرئيسية التي تكون التعريف. لذا فان دور المنظم سيكون تأمين ان تكون المرافق ملتزمة بخطة التعريف الموصوفة وذلك في ترتيب ومراجعة كافة المعلومات المطلوبة.

هذه الطريقة الصارمة جدا باعتراف الجميع لا تقود إلى ان يفقد المنظم درجة المرونة. والمرونة يكون للمنظم القدرة على الاستجابة للظروف المتغيرة من المحتمل ان يكون لها حاجة كبيرة بالبداية في العراق لكن هناك مخاطر في التحول إلى منظم أعطي استقلالية أكبر لتثبيت أما المنهج أو التعريف بموجب القانون الذي يعطى فقط مبادئ عامة كتوجيه.

أولا هكذا نظام يتطلب سابقة قانونية جيدة التطوير، خصوصا في القانون الإداري والعمليات القضائية (التي بالمعنى التنظيمي غير موجودة في العراق).

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

- ثانيا. لان الظروف صعبة جدا، مع مبادئ معينة بشكل واسع هناك مجال أكثر للمرافق بان تتلاعب بالأرقام.
- ثالثا المستثمرين الأجانب سيكون من الصعب جذبهم.

سواء كان النموذج التنظيمي هو الذي استقر الرأي عليه، فان الموازنة بين هذه العناصر المتنافسة سيكون هناك حاجة لبلوغه.

ج - الدعم

بنفس الأهمية، السياسة الخاصة بالدعم وتمويله يجب تطويرها والاتفاق عليها الدعم يمكن ان يوجد في مختلف مستويات القطاع (مثل توليد والتجهيز) والدهم يمكن ان يتغير كثيرا في شكله:

- الدعم المقابل بين أصناف المستخدم أو بين القطاعات المختلفة.
- الدعم الحكومي المباشر لأقسام معينة من المجتمع.
- الدعم غير المباشر مثل السماح بالخسائر المتواصلة من قبل المشغلين الممتلكين من قبل الحكومة أو تقديم وقود للتوليد بأقل من سعر السوق.
- تعريفة "خاصة" أوامر واقع.

القضايا الحالية المتعلقة بالدعم تحتاج لان تحل، خصوصا تلك التي تحيط تجهيز النفط للتوليد حيث هناك حاجة للدعم الذي يجب ان يتفق عليه ويقبل، ومن ثم الدعم نفسه يجب ان يكون شفافا: ما هو مستوى الدعم وشكل الدعم ومدة الدعم ومن هو المؤهل لاستلامه وما هي أحكام اتفاقية تدريجيا؟

قد تحتاج لان تعمل مع وزارة النفط ووزارة المالية بخصوص قضايا الدعم النفطي بخصوص المستهلكين يجب ان يوجه الدعم لأكثر استحقاقا نماذج شرق أوسطية أخرى قد تكون مفيدة بهذا الخصوص مثلا الأردن لديه طريقة تختلف قليلا بدعم المستهلكين المنزليين الفقراء بينما العراق لديه تسعيرة مختلفة لمستويات استهلاك مختلفة (المستهلك الذي مستوى استهلاكه يصل إلى حد معين يصعد نطاق السعر ومن ثم يدفع نفس السعر لكل الكهرباء المستعملة) في الأردن مثلا أول 50 كيلو واط ساعة من الكهرباء المجهزة للمستهلكين المنزليين تسعر اقل بكثير من الكهرباء المجهزة فوق هذا المستوى وبذلك يؤمن ان يكون المستهلكين المنزليين الأفقر أكثر قدرة على تحمل كلفة الكهرباء. في ابو ظبي تثبت التعريفة إلى دون المعدل المنظم لمختلف أنواع المستهلكين.

5-5 سلطة عمل النظام لهيئة الكهرباء العراقية

صلاحية هيئة الكهرباء العراقية في عمل الأنظمة والعملية الاستشارية التي تنشر فيها الأنظمة ستنبت في قانون الكهرباء. خيارات للدراسة نوقشت أعلاه في القسم 4-1.

5-6 أسعار الجملة الابتدائية وإدخال سوق الجملة

للاقتصاد الأكبر، أسعار الجملة للقدرة ذات التصميم المتغير قد اعتبرت متردية لتبني المنافسة ومن اجل ان تعمل أسواق القدرة فان إنشاء محطة قدرة جديدة ومشاركتهم في السوق تكون ضرورية. بالإضافة إلى ذلك تحديدات على حرية الحصول أو انحرافات في التسعير (تشمل الدعم المقابل) لشبكات النقل يجب إزالتها وتسعير شفاف لقدرة النقل ينفذ لتشجيع المكان المثالي وإرسال محطات التوليد حديثا مشغلي منظومة مستقلة وسيطرة سوق أيضا أصبحت تعتبر مكونات حاسمة للنجاح على المعدل البعيد.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

أما بخصوص العراق فيجب ان نعمل ضمن وقائع الموقف الحالي. إذا في النهاية كان التنافس بدلا من النظام في التوليد سيتم الاعتماد عليه في تحديد أسعار كهرباء الجملة، عندئذ إدخال سوق أو تبادل جملة سيكون هدف مهم للعراق. لكن الكثير من العمل مطلوب في هذا المجال في المدى الأقصر في العراق، أسعار الجملة الابتدائية للمولدات ستحتاج لان تثبت. بافتراض ان خلقا لتنافس محدود ادخل، مثل احد أشكال نموذج "المشتري المنفرد" أو استعمال عقود ثنائية أو افتراض ان محطة قدره جديدة ستبنى في المستقبل برأسمال خاص بموجب عملية مناقصة تنافسية، فان الأسعار المحتواة في اتفاقيات البيع للقدرة الموقعة من قبل مولدات سيكون لها تأثير أساسي.

في أي حادث اتفاقيات بيع القدرة ستحتاج لان تراجع من قبل المنظم لتأمين التزامهم بإطار العمل التنظيمي وإنها مطابقة لتحقيق الأهداف للقطاع. قد يكون ابتداء بان عقود ذات مدة معينة يجب ان تنفذ بشكل متزامن مع إقرار القانون وان تعطي هيئة الكهرباء العراقية الصلاحية لمراقبتها خصوصا إذا كان المشتري المنفرد كيان يبقى مملوكا للحكومة. من اجل تأمين شروط وأسعار مطابقة مع الأهداف الكلية قد تحققت.

ليس هناك مخطط منفرد لتصميم سوق جيد- التفاصيل تتغير من بلد لآخر. لكن في تصميم سوق كهرباء وهيكلا لقطاع كهرباء العراق فان لجنة التوجيه يمكن ان تتعلم من كلا الخبرات الجيدة والرديئة في بلدان سبق وان أعادت هيكلة قطاع الكهرباء فيها. مناقشة أكثر تفصيلا لنماذج سوق منفذة بنجاح في بلدان أخرى موجودة في القسم 6-2.

7-5 نظام الترخيص

قانون الكهرباء يجب ان يخول هيئة الكهرباء العراقية لتطوير تراخيص وإصدارها إلى المرافق والكيانات التجارية المنفذة للتوليد، وسوق أو تبادل الجملة، ووظائف النقل والتوزيع/ التجهيز. ابتداء سيصدر المنظم تراخيص إلى الكيانات الموجودة، لكن ستكون له السلطة لإصدار تراخيص جديدة لمشاركين جدد الذين يلبون متطلبات الدخول المنشورة.

المطلب الأساسي للرخصة هي ان المرخص يقدم الخدمة (مثلا إنتاج وبيع القدرة، تسليم أو نقل الكهرباء إلى خطوط النقل أو توجيه الكهرباء إلى شبكات التوزيع) بموجب شروط رخصته، بعض الالتزامات لتقديم خدمات يمكن ان تحدد بعبارات جغرافية، مثل توزيع (الالتزام بتوفير خدمة للمستهلكين المربوطين بشبكة التوزيع) وبعض الالتزامات يمكن ان تحدد بحاجة الخدمة (مثل محطة قدرة جديدة أو مرفق صناعي يبحث عن ربط بشبكة النقل أو شبكة التوزيع).

من خلال نظام ترخيص، تقديم الخدمات الأساسية يتم السيطرة عليه وتنظيمه. تطبيق منهج تعريفه يؤمن تنظيم تسعير خدمات الاحتكار وبالذات الفنية التي ستطور فان أداء المرخص يراقب ويراجع. بهذه الطريقة، الأساس التنظيمي للسيطرة الجارية الكفوءة لكل قطاع من قبل هيئة الكهرباء العراقية بدلا من وزارة الكهرباء سيتم وضعه.

لكن بنفس الأهمية تماما، عبر الترخيص سيعطى للمنظم الوسيلة لإدخال تغييرات أساسية في قطاع الكهرباء. المنظم يكون قادرا على تنفيذ السياسة، مثلا إدخال وتطوير هياكل سوق جديدة واشتغال السوق نفسه، والسيطرة على السلوك المضاد للتنافس أو تشجيع السلوك المصمم لمنع ممارسات تعيق تطوير السوق، وإدخال عقود معينة للدخول فيها.

هذه المنافع في إدخال نظام الترخيص هي مقابلة للجدل الذي يمكن إجراءه ضد إدخال هكذا نظام.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

ان التراخيص كانت قد طورت من قبل الحكومات غير الراغبة في التخلي كلياً عن السيطرة على خدمات أساسية مملوكة للحكومة وان:-

- التراخيص تضيف طبقة أخرى من السيطرة التنظيمية التي في الحقيقة قد لا تحقق أي شيء أكثر من تجميع قوانين وأنظمة تحت هيكلتها وتنفيذها بصورة جيدة.
- متطلبات اقتصادية وتجارية مهمة تدخل في تقديم خدمات مرفق احتكاري بحيث تضمن منح رخصة أو خلافه لن تكون عامل مقرر في قرارات الاستثمار.

الطبقة الإضافية هي الترخيص نفسه، شروط الطلب التي يجب ان تلبى مثل ان يمنح الترخيص وتقدم الخدمة مع متطلبات الالتزام السنوية المستمرة.

أ- الثقة التشريعية:-

يقترح ان يؤسس نظام التراخيص للعراق بدرجة عالية من الثقة التشريعية بعبارات تنفيذ سياسة مهمة. سيكون من الحكمة ان يدخل في القانون شروط يجب ان تظهر في التراخيص. هذا سيعطي أيضاً إطار العمل القانوني لهيئة الكهرباء العراقية في تطوير التراخيص. هذه الشروط ستغطي مواضيع مثل:-

- المعايير الرئيسية التي يجب ان تلبى لهيئة الكهرباء العراقية لإصدار التراخيص، مثل الموقف المالي الملائم والجدارة الفنية والإدارية.
- دور الواجبات المعينة للمرخصين في مجالات مختلفة لقطاع الكهرباء، مثلاً فيما يتعلق بالتوليد يطلب من المرخصين تقديم منشآت توليدهم الى إرسال مركزي لتقديم شروط لتقديم الخدمات المكتملة والالتزام بدستور النقل (راجع القسم 4-6).
- فترات منح التراخيص والالتزام بدفع رسوم التراخيص.
- إخضاع المرخصين لنظام تعريفه هيئة الكهرباء العراقية.
- منع المرخصين من الدخول في أعمال كهرباء غير الأعمال التي صدر الترخيص لها.
- احتفاظ هيئة الكهرباء العراقية بصلاحيته الإلغاء إذا خرق المرخصين شروط الرخصة.
- منع أي تغيير في ملكية أو سيطرة المرخصين بدون موافقة هيئة الكهرباء العراقية.
- التقديم للمراقبة المنتظمة من قبل هيئة الكهرباء العراقية بمطالبة المرخصين بإعداد وتقديم حسابات إلى هيئة الكهرباء العراقية بخصوص الأنشطة المرخصة بالشكل المطلوب من قبل هيئة الكهرباء العراقية وتجهيز معلومات مطلوبة من قبل المنظم.
- مطالبة المرخصين باستخدام مقاييس معينة في شراء المواد والخدمات.
- مطالبة المرخصين بان يتقدموا إلى إجراءات حل الخلاف مقره لقطاع كهرباء العراق (راجع القسم 5-8) بالإضافة إلى ذلك يمكن ان يحتوي القانون إطار العمل العريض الذي ضمنه ستقوم هيئة الكهرباء العراقية بتنفيذ سياسة المنافسة على القطاع من خلال نظام التراخيص- بإدخال تحديدات أو متطلبات معينة على المرخصين من خلال ترخيصها، وقرارات على عدد من الشركات في كل قاطع. فيما إذا وبأي أسلوب ستنافس الشركات مع بعضها، وتدمير دخلاء جدد يلبون معايير الدخول لا تستبعد.

القسم 3-6 يناقش المواد الموجودة في الإجازة

5-8 طرق حل النزاعات

النزاعات يمكن ان تكون بين مرافق قطاع الكهرباء والمولدات وبين شركات التوزيع/ التجهيز وزبائنهم وبين شركات القطاع وهيئة الكهرباء العراقية. الأساسي في إعادة هيكلة قطاع الكهرباء العراقي هو النظام الشفاف والعاقل والكفوء لتولي النزاعات وتفسير العقد من قبل هيئة الكهرباء العراقية في البداية والاستئناف من قرارات هيئة الكهرباء العراقية. هذا سيصبح مهم بشكل خاص عندما تدخل الشركات الأجنبية إلى قطاع الكهرباء العراقي.

طريقة حل النزاع والإغاثة المتيسرة والية فرض الأحكام أو القرارات كلها تحتاج إلى ان تعطي بقانون الكهرباء الابتدائي. الأنظمة ستعطي القواعد الإجرائية. بيرنغ بوينت توصي بان:

- يعطي قانون الكهرباء الصلاحية لهيئة الكهرباء العراقية لحل النزاعات بين المستهلكين (من جهة) والمرافق المنظمة او شركات التجهيز (من جهة أخرى) وان هكذا قرارات يجب ان لا تخضع للتمييز إلا على أسس فشل العملية المستحقة أو لقضايا بالقانون. الأسلوب المنطقي لذلك هو كما يلي: أولاً كما هو الحال في معظم البلدان، ان المنظم في وضع أفضل من المحاكم العراقية ليقرر نزاعات الزيون لأنه لديه الخبرة والمعرفة في القطاع لا تملكها المحاكم بالضرورة، ثانياً هناك فائدة في ان تكون نهائية وتجنب مقاضاة مطولة في المجالات التي يجب ان لا ينحسر فيها نظام المحكمة.
- النزاعات بين شركات القطاع نفسها يجب ان تحل من قبل هيئة الكهرباء العراقية أما بحقوق الاستئناف أو بدونها. لكن، مرة أخرى الاستئناف بخصوص العملية المستحقة والمسائل القانونية يجب ان يقرر من قبل المحاكم.
- النزاعات بين شركات القطاع (من جانب) وهيئة الكهرباء العراقية (من جانب آخر) تحتاج لان يتخذ قرار بشأنها من قبل عمليات خارجية أو أجهزة أعلى من هيئة الكهرباء العراقية. هذا مهم بشكل خاص عندما يكون المستثمرين الأجانب معينين.

الخيارات لتي ستدرس مع هيئة التوجيه ستشمل الطرق الموصوفة بإيجاز أدناه (أو مشكلة منها).

أ- نظام محكمة العراق

الحكام من المحتمل لا يملكو الخبرة والمعرفة الفنية والهندسية والمالية للحكم بصورة مؤثرة في نزاعات تتضمن قضايا قطاع كهرباء معقدة. على أية حال، المحاكم في معظم البلدان تكون محدودة في إجراء مراجعة قضائية لقرارات تنظيمية- فهي لا تراجع مادة القرارات.

ب التحكيم:

استعمال الأجهزة غير القضائية التي تتبنى وتتبع قواعد تحكيم دولية ثابتة وتكون مخولة باتخاذ قرار يلزم الطرفين يكون مفضل أكثر (ومن المحتمل ان يكون ضروريا استخدامه) حيث المستثمرين الأجانب وقضايا البنية التحتية تكون معنية. قضايا معقدة تتعلق بقدرة فرض حكم التحكيم يمكن ان تنشأ حيث قواعد التحكيم المستخدمة اما تتعارض مع القوانين المحلية او لم تبنيها من قبل الهيئة التشريعية للبلاد.

ج- الوساطة.

استعمال مختلف عمليات حل النزاع كبداية لنظام المحكمة، من قبل خبراء لمساعدة الطرفين لحل النزاع نشأت كطرق قضائية تقليدية أصبح أبطأ وأكثر كلفة. مثاليا الحل الذي يتم التوصل إليه بالوساطة هو غير ملزم للطرفين ما لم يوقعا عقد بذلك المعنى. لكن حتى عندئذ عندما يوافق الطرفين على إلزام نفسيهما فان قضايا فرض الحل لا تزال تنشأ.

د- هيئة خبراء

دعوة هيئة خبراء الذين بسبب خبرتهم ومعرفتهم لديهم القدرة على فهم القضايا يستخدم أكثر مع عقود البنية التحتية، حيث يكون الطرفان حران بالموافقة على إجرائها وفيما إذا كان ملزمان بقرارها أم لا. لكن، مرة أخرى فرض القضايا يمكن ان ينشأ. بالإضافة إلى ذلك، لكن على خلاف التحكيم، ليس هناك موثيق دولية بخصوص الغرض المحلي للقرارات.

ه- محكمة استئناف متخصصة.

هذه تشير إلى فكرة استخدام مظلة منظم حديثة التكوين التي ستراقب عمل مختلف منظمي الصناعة والأجهزة التنظيمية المؤسسة في العراق. هذه الطريقة الأخيرة هي قضية يمكن دراستها بشكل مفيد في المفهوم العراقي الأوسع، خصوصا فيما يتعلق بتطوير مبادئ قانون إداري معين وقضايا المراجعة القضائية إذا هيئة منافسة ستؤسس في العراق فان هكذا هيئة يجب ان يكون لها الخبرة الضرورية والتنظيم لإجراء هذا الدور، في بعض البلدان (مثلا، نيوزيلندا، وبعض الولايات الاسترالية) تأسست أجهزة مكرسة لمراجعة قضايا المنافسة والهيئات التنظيمية للخدمات الأساسية.

قضايا الفرص المذكورة أعلاه بخصوص التحكيم والوساطة واستخدام هيئة الخبراء تشير إلى الحاجة إلى آليات مؤثرة لضمان نتيجة القرار- حتى عندما يتفق الطرفان بان القرار ملزم لهما- حيث المحاكم المحلية لا تتدخل. بعض البلدان لا تقبل استبعاد السلطة القضائية لمحاكمها أو عمليات المحكمة أو تعترف بقرارات تم التوصل إليها بموجب أجهزة أجنبية أو أجهزة تحكيمية غير قضائية التي تؤثر على حق المواطن بان يكون له حقوق والتزامات تحدها المحاكم التي يخضع لها ذلك المواطن.

هذه مسألة يجب ان تحل بقانون الكهرباء، ويمكن ان يفعل ذلك بإدخال أحكام تثبيت طرق حل مقبولة بخصوص الخلافات بين شركات الكهرباء نفسها والتي تشمل شركات قطاع الكهرباء والمنظم

عند النظر في عملية لاستئناف قرارات المنظم، عدة عوامل يجب دراستها:

- يجب ان لا نغفل الرغبة في تامين استقلالية هيئة الكهرباء العراقية والحاجة لتامين تنظيمية تكون معزولة عن العوامل السياسية.
- أية آلية استئناف تحتاج لحراستها ضد توليد إحالات واسعة للمحاكم (أو هيئة قضائية أو سلطة استئناف) التي ستؤدي إلى نظام من قبل الجهاز القضائي وبذلك يضعف الأسلوب المنطقي للمنظم المستقل.
- الآلية أيضا تحتاج إلى تامين ان المرافق والشركات المنظمة لا تحترق ببساطة استئناف فقط قرارات المنظم التي يعتبرونها مضره لهم، حيث هكذا قرارات ستفيد او تزيد الكفاءة الاقتصادية في القطاع ككل.

6- خيارات تنظيمية

الأنظمة التي تنفذ قانون الكهرباء والمصممة لتحقيق الأهداف التنظيمية المثبتة في القسم 3-3 أيضا سيتم إعدادها. هذا القسم يثبت خيارات مختلفة بخصوص هذه المجالات.

1-6 تعريف وتسعير خدمات الكهرباء

وصولاً إلى المنهجية التي ستعمل أفضل للعراق هي الدور الرئيسي للجنة التوجيه. حسبما موصوف في القسم 4-5، إحدى الطرق المقترحة للعراق هي النظام المستند على صيغة معينة ذو متغيرات تثبت بصورة دورية (ربما الاشتراك مع إعطية سعر وأعطية إيراد) على نظام ذو صياغة عريضة لمبادئ عامة.

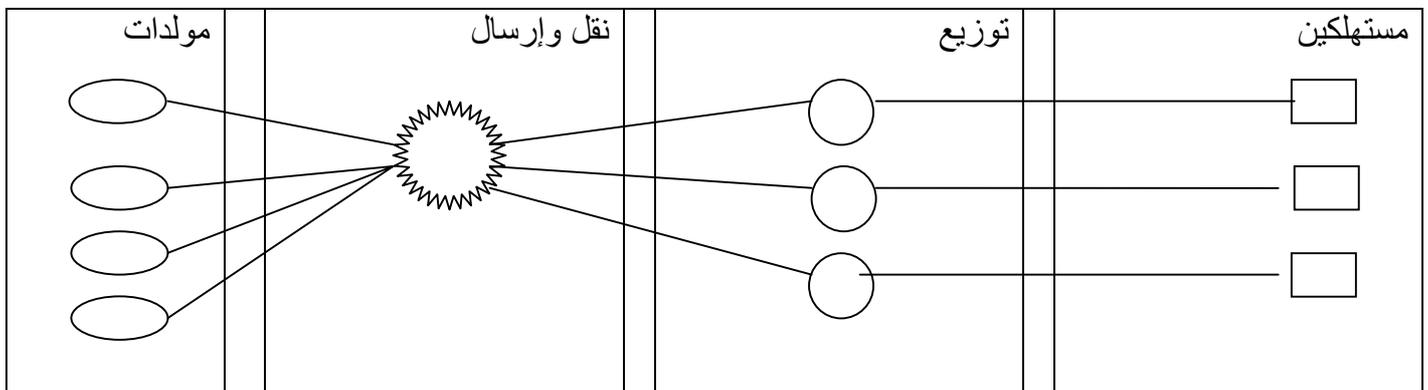
2-6 تنافس التوليد المستقبلي وتطوير سوق الجملة

افتراضي تطوير تنافس التوليد وشكل من سوق الجملة (وهكذا تسهيل تمويل خاص بعيد المدى لإنشاء محطة طاقة وإعادة تأهيل) هي الأهداف الرئيسية لقطاع الكهرباء العراقي. القضايا المعقدة تتطلب تحليل وقرار. القضايا الملحة هي، أي شكل من السوق هو الأفضل للعراق للبدء به وكما سيطول قبل ان يكون بالإمكان إدخال التنافس في التوليد. السيناريوين الأكثر احتمالاً هما:

- إدخال مشغل سوق الذي تتعاقد معه كافة المولدات والذي يكون مسؤولاً عن البيع إلى شركات التوزيع/ التجهيز- نموذج "المشتري المنفرد" أو.
- إدخال سوق عقود ثنائية تتألف من اتفاقيات شراء قدرة بعيدة المدى مع مشغل سوق يغطي فقط مشتريات الكهرباء غير المغطاة.

أ- نموذج المشتري المنفرد

نموذج "المشتري المنفرد" (الممثل أدناه يحافظ على احتكار اصطناعي على تجارة جملة في الكهرباء، لكن فيه عدد من الفوائد للبلدان النامية. فوائد ومساوي نموذج المشتري المنفرد مناقشة في هذا القسم.



نموذج تجارة كهرباء المشتري المنفرد: الخطوط الحمراء تمثل تجارة الكهرباء

في البداية إصلاحات قطاع الكهرباء البلدان التي تعاني من القطاعات قصيرة في السعة الإنتاجية للقدرة تحول المستثمرين الخاصين بإنشاء مشاريع قدرة مستقلة وبيع إنتاجهم إلى شركة القدرة الوطنية من خلال اتفاقيات شراء قدرة بعيدة المدى. اتفاقيات شراء القدرة هذه غالبا تضمنت حصص خذ- أو- ادفع (هذه تتطلب من المشتري ان يشتري كميات ثابتة من الكهرباء سواء اخذ تلك الكميات أم لم يأخذها) أو أجور سعة ثابتة (وهذه هي دفعات مصممة لتغطية تكاليف رأسمال المحطة) من اجل حماية المستثمرين من مخاطر السوق.

تلك البلدان التي فككت قطاعات كهربائها فصلت شركة القدرة الوطنية إلى شركات توليد ونقل وتوزيع بقصد خصخصة التوليد والتوزيع. بعضها، على الأكثر لاحقا، أيضا فصلت التجهيز (أو المفرد) عن النقل ومرافق الإرسال بقيت بأيدي الحكومة ومشتري منفرد- غالبا شركة النقل والإرسال- كانت مرخصة أو منحت حقوق حصرية لشراء الكهرباء من المولدات وبيعها للموزعين. الفصل القانوني للتوليد عن النقل والتوزيع سهل التنافس وسمح بالعامل المتساوي لمشاريع القدرة المستقلة ومحطات القدرة المملوكة للدولة. ابسط طريقة لتأمين معاملة متساوية هي مطالبة كافة المولدات لبيع إنتاجها إلى مشتري مخول واحد. مستبعدة عقود مباشرة (ثنائية) مع الموزعين التي قد تفضل بشكل غير عادل بعض المحطات على أخرى.

مثاليا، النقل والإرسال يجب فصلهما عن شركة تجارة جملة مشتري منفرد. لكن، بلدان نامية حاولت ان تحفظ هذه الوظائف سوية، إحدى فوائد ذلك هي قلة التعقيد وان المحافظة عليها سوية يقلل تكاليف الصفقات.

ب المزاي

عدد من العوامل الفنية والاقتصادية والمؤسسية تساهم في شعبية نموذج المشتري المنفرد:

- تجهيز الكهرباء يجب ان يطابق الطلب ثانياة بثانية مما يتطلب موازنة الفروقات بين الإنتاج المخطط والفعلي للمولدات المنفردة وبين الأحمال المخططة والفعلية لشركات التوزيع المنفردة بإعطاء الشركة المسؤولة عن إرسال الوقت الحقيقي الحق الحصري لشراء الكهرباء من المولدات وبيعها للموزعين، نموذج المشتري المنفرد تسهل كثيرا هذه الموازنة.
- جريان كهرباء الشبكة يتبع القوانين الفيزيائية بدون اعتبار للترتيبات التعاقدية- مشكلة كبيرة لنماذج سوق ذات مشتريين وبائعين متعددين. نموذج المشتري الواحد تحل هذه المشكلة بدون طلب نظام لحصول طرف ثالث على النقل، الذي يمكن ان يكون مكلفا ومؤسسية تأسسه كثير المطالب.
- نموذج المشتري المنفرد سيحفظ دور رئيسي لوزارة الكهرباء في قرارات عن استثمار في سعة التوليد ولشركة التوليد المملوكة للدولة في الأمور المالية اليومية للقطاع (التي لهذه الكيانات تكون مرغوبة).
- النموذج يساعد في المحافظة على سعر كهرباء جملة موحد، مبسطا تنظيم الأسعار التي يبيع فيها المشتري المنفرد إلى الموزعين والمجهزين.
- النموذج يجعل من الممكن حماية ممولي مشاريع التوليد من مخاطر السوق والمخاطر التنظيمية لمستوى المفرد مقللة تكاليف التمويل ويجعل الاستثمار مقبول مصرفيا.
- نموذج المشتري الواحد يمكن الحكومة التي تكون مترددة بالانسحاب كليا من تجارة كهرباء الجملة وتحتفظ بالسيطرة على هذه الوظيفة.

نموذج المشتري المنفرد يمكن رؤيتها كترتيب انتقالي قبل تثبيت الشروط لسوق جملة تنافسي لكن، رأي آخر هو انه قد يكون من الأفضل تخطي هذه المرحلة وتبني نموذج سوق ذو مشتريين متعددين فوراً بعد التفكيك، خصوصاً في بلدان حيث يكون الفساد مشكلة وضوابط الدفع ليست قوية بسبب المساوي التالية لنموذج المشتري المنفرد.

- القرارات حول إضافة سعة توليد تتخذ من قبل موظفي الحكومة الذي لا يتحملون العواقب المالية لفعالهم. في بلدان حيث المستثمرين حصلوا على ضمانات حكومية (مثل هنغاريا واندونيسيا وباكستان وتايلاند) كان هناك تحيز للأعلى في سعة التوليد المشتراة بموجب نموذج المشتري المنفرد وحيث مشاريع القدرة المستقلة أدخلت. توضيح ذلك يعتقد بان الموظفين وجدوا من الصعب مقاومة دفع مجموعات المصلحة القوية لتوسع سعة مضمون من قبل الدولة.

- اتفاقيات شراء القدرة تخلق مسؤولية مشروطة للحكومة التي يتوقع الدخول فيها إذا شركة النقل المملوكة للدولة (أو في نموذج مشروع القدرة المستقل، المرفق المتكامل عمودياً) كانت غير قادرة على احترام التزاماتها تجاه الضامن. حيث هذا التوقع وضع على شكل اتفاقية ضمان هذه المسؤوليات المشروطة يمكن ان تفوض مصداقية الحكومة والاستقرار الاقتصادي. الموازنة المستندة على النفد مثاليا تستعمل في بلدان نامية تخفي الكشف المالي وتخلق روائع منحرفة التي تشوه قرار الحكومة.

- نموذج المشتري المنفرد يستجيب بشكل رديء عندما يهبط الطلب على الكهرباء دون التخطيطات (على الرغم من أنها ليست مشكلة في العراق). مثالياً، أسعار الكهرباء ستهبط، مخففة الطلب، وخسائر الإيراد ستخصص إلى ممولين خاصين مؤهلين بشكل أفضل لإدارة مخاطر السوق لكن بموجب نموذج المشتري المنفرد ترتفع أسعار الكهرباء الجملة بسبب حصص حد-أو-ادفع (أو أجور سعة ثابتة) يجب توزيعها على حجم منكمش من مشتريات الكهرباء. عندما هذه الأسعار العالية لا يمكن تمريرها على المستهلكين النهائيين، فان دافعي الضرائب يتحملون الخسائر.

- النموذج يضعف الدوافع للموزعين/المجهزين لاستيفاء الدفعات من الزبائن-المشتري المنفرد المملوك للدولة يكون في الغالب متردد باتخاذ إجراء غير مرغوب سياسياً ضد موزع/مجهز لا يدفع، وان موقفه يسمح بتوزيع الهبوط القصير الذي يسببه الموزع سيء التنفيذ بين كافة المولدات. عندما يرى الموزع ان الموزعين الذي يدفعون والذين لا يدفعون يعاملون على السواء فان دوافعهم لقطع المستهلكين الذين لا يدفعون تضعف.

- النموذج يجعل من السهل جداً للحكومة ان تتدخل في إرسال المولدات وتخصيص الدفعات بينهم. النموذج يزيد الخطورة التي تحت ضغط من المصالح الموكلة، ان تؤخر الحكومة الخطوة التالية نحو أسواق الكهرباء متحررة بالكامل.

د- الخزان التنافسي الإلزامي.

بعض هذه المساوي تختفي تحت الشكل المتقدم من نموذج المشتري المنفرد- الخزان التنافسي الإلزامي. بموجب هذا النموذج المولدات تبيع والمشتريين يشترون الكهرباء عبر سوق جملة تحكمه قواعد. بسبب الصعوبات التي تقدمها الكهرباء مقارنة مع السلع (أولاً، حقيقة ان الكهرباء لا يمكن تخزينها وثانياً ان الكهرباء لا يمكن استرجاعها لأية مولدة معينة). فالسوق في الحقيقة هو أشبه بترتيب خزن.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

بهكذا نموذج القطاع الخاص يتخذ قرارات حول سعة توليد جديدة، وقواعد الخزان تحل محل اتفاقيات شراء القدرة. الضمانات الحكومية لا تحمي المولدات من مخاطر السوق، وان أسعار الجمالية تستجيب بسرعة للتغيرات في الطلب والتجهيز. ومن السهل نسبيا السماح للمولدات والموزعين في البلدان المجاورة للبيع إلى الخزان والشراء منه.

في العديد من الدول النامية على كل حال، يكون نظام الكهرباء صغير جدا للخزان ليعمل بصورة تنافسية، وهذه هي الحال في العراق حاليا- على الأقل حتى يتم نصب سعة إضافية، فان التجهيز يصبح مضمون والتنافس في التوليد يتم إدخاله، بالإضافة إلى ذلك حتى عندما يتم الدخول في عقود للفروقات (كسياج مالي ضد الأسعار الفعلية)، الحاجة لدفعات مباشرة بين المولدين والموزعين لا تزال تقوض ضوابط الدفع. خبرات أوكرانيا وجورجيا بالخزان الإلزامي- مع تدخل الحكومة الاعتباطي في تخصيص العوائد النقدية والمولدات غير قادرة على إيقاف تجهيز الكهرباء إلى شركات توزيع مقصرة- يبين ان هذه المساوئ يمكن ان يكون لها عواقب وخيمة.

ه- نموذج العقود الثنائية

هذا النموذج هو سوق مكون من اتفاقيات شراء قدرة بعيدة المدى بين المولدين وشركات التوزيع، مع مشغل السوق يغطي مشتريات الكهرباء غير المغطاة بهذه العقود. بعض مساوئ نموذج المشتري المنفرد يمكن إزالتها بهذا النموذج- مثلا، السماح للمولدين بالبيع مباشرة لشركات التوزيع وربما إلى مستهلكين كبار سيحول الخطورة من الحكومة إلى المشترين والبائعين.

مستهلكين	موزعين	نقل وإرسال	مولدين

عقود ثنائية لنموذج تجارة الكهرباء، الخطوط الحمراء تمثل تجارة الكهرباء

مثاليا المولدين الذين يفشلون ي ان يدفع لهم من قبل شركائهم التعاقديين يمكن ان يوقفوا التجهيز ويبحثوا عن مشترين أكثر مصداقية وان قدرة الحكومة على التدخل في سلسلة الدفع من المستهلكين إلى المولدين تقل كثيرا. القرارات حول المخاطر المرتبطة بإنشاء سعة توليد جديدة يمكن تركها لمستثمرين خاصين- على الرغم من أنها من المحتمل أنها لا تزال تتطلب شكل من الضمان الحكومي حول الشكل المستقبلي للإصلاحات التنظيمية وإصلاحات السوق، خصوصا طبيعة الحكومة أو سيطرة المنظم على أسعار الجملة والمفرد وقواعد الوصول إلى شبكة النقل. ضمانات بهذا الشكل ستقل كثيرا تعرض الحكومة للمسؤولية. لكن على المدى القصير في العراق ولوجود قضايا استيفاء الدفعات من المستهلكين ، من الصعب رؤية الاستثمار الخاص في التوليد الحاصل بدون شكل من الضمان المالي.

نموذج العقود الثنائية أيضا يخلق تحديات:

- الية موازنة لمطابقة الكميات المتعاقدة مع إنتاج الكهرباء الفيزيائي للبائع واستهلاك المشتري التي مشغل النظام يمكن الاعتماد عليها للمحافظة على التوازن في الوقت الحقيقي ستحتاج لان تكون.
- الحصول على النقل ونظام التسعير الذي يعكس تحديات السعة وعوامل الفقدان في نظام النقل يجب ان تطور لان ما لم يستلم مشاركي السوق الإشارات والحوافز الصحيحة المتعلقة بجريان قدرتهم الفيزيائي، حتى مشغل النظام المطلع سيكون غير قادر على تنفيذ الصفقات المتفق عليها.
- حتى مع تكنولوجيا مستوى التطور الحاصل واليات التأشير، الأطراف الداخلة في عقود ثنائية تمتنع عن متاجرات مفيدة للمنظومة. وفي معظم الدول النامية بوجود تحدياتها المؤسساتية والفنية فان التعاقد المباشر بين المولدين والموزعين/ المجهزين يمكن ان يؤدي إلى جداول إرسال دون المثالية.
- نقص سعر سوق جملة موحد تعني ان سعر الكهرباء لمستهلكين صغار يعتمد على عقود شراء القدرة الموقعة من قبل موزعهم/ مجهزم. لحماية مصالح المستهلكين، فان نظام يمكن المنظم من المصادقة على العقود التي يتم الدخول فيها من قبل الموزع/ المجهزين ستحتاج الى ان تطور.

3-6 نظام التراخيص

كما ذكر في القسم 5-7، ان قانون الكهرباء، يقترح بان يثبت سلطة هيئة الكهرباء العراقية في تأسيس نظام ترخيص يغطي مرافق وشركات التشغيل المشاركة في قطاع الكهرباء، عبر هكذا نظام يتم السيطرة على الخدمات الأساسية وتنظيمها- التوليد والنقل والتوزيع/ التجهيز وسوق/ تبادل الجملة.

القسم 5-7 يناقش شروط الترخيص التي يجب ان تثبت في قانون الكهرباء. أدناه هي مجموعة من النصوص التي يجب ان تحتويها التراخيص.

مطالبة المرخص بإعداد دراسات أو خطط بخصوص توسع أو تطوير أو تعديلات أو تحديثات وإتباع هكذا خطط، وبذلك تمكين هيئة الكهرباء العراقية من تامين الالتزام بالمعايير الفنية المقبولة، والمعايير الاقتصادية والمعايير البيئية.

• إلزام المرخص بإجراء أعمال صيانة دورية وقائية ملائمة وتنفيذ أعمال صيانة طارئة أو كبيرة لتامين اعتمادية التجهيز.

• إلزام المرخص بإجراء أعمال تبديل وإعادة تأهيل بخصوص المحطة والمرافق والمعدات التي تقترب من نهاية عمرها أو التي تتعرض للتلف لأي سبب.

• مطالبة المرخص بتقديم دراسات بخصوص مجالات مثل الطلب على الكهرباء أو تنبؤات الحمل القصير والمتوسط والبعيد المدى.

• السجلات المالية التفصيلية وتقارير التنبؤات المالية.

• ربط المنافسة او عملية السوق، مثلا ان المرخص يجب ان يؤمن بأنه ليس هناك دعم بين نشاط مرخص وأي نشاط أخر ينفذ من قبل المرخص.

• مطالبة المرخص باتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لتقليل التلوث او لمراعاة معايير بيئية صارمة للقوانين المطبقة.

• مطالبة المرخص بالسماح لممثلي المنظم بزيارة مباني ومواقع المرخص ومشاهدة الوثائق والسجلات المتعلقة بالنشاط المرخص للتحقق من ان المرخص يلتزم تماما بشروط الرخصة.

4-6 وضع معايير تشغيل فنية.

وظيفة مهمة أخرى لهيئة الكهرباء العراقية ستكون تامين ان معايير نوعية التشغيل الفني تطور وتنشر من قبل المرافق التي تقدم خدمات نقل وتوزيع كهرباء احتكاري (أي تجهيز). من المحتمل ان المعايير الفنية الحالية بخصوص الأداء التشغيلي هي مجموعة من الممارسات التاريخية والتقارير الأحادية والترتيبات المفككة الأخرى. هذه المعايير يجب ان تطور مثاليا إلى:

- قواعد نقل (أو شبكة) تعطي معايير النوعية الفنية لتشغيل منظومة كهرباء الضغط العالي من قبل شركة أو شركات النقل.
- قواعد التوزيع (أو الشبكة) تعطي معايير النوعية الفنية لمنظومات كهرباء الضغط الواطئ من قبل شركات التوزيع.

قواعد شبكة الضغط العالي وشبكة الضغط الواطئ تثبت معايير تشغيل فني مقبولة لتطبق من قبل مشغلي الشبكة، التي بعدئذ ستكون متيسرة بشكل معلن. ستتضمن بند أساسي آخر في قطاع الكهرباء المعاد هيكلته لأنها تؤمن ان معايير التشغيل والصيانة المطبقة على النقل والخدمات الإضافية والربط والتوزيع معروفة ومفهومة من قبل أولئك المتأثرين. وهكذا تكون شفافة ولذلك تساعد في منع معاملة تمييزية لأولئك الذي يسعون للحصول على هكذا خدمات. الأطراف التي ستتأثر بهذا قواعد- المولدين والمستهلكين المعينين- سيحتاجون إلى مشاورتهم وتمثيل مصالحهم. هكذا أطراف، من خلال عقود مطبقة. سيتوجب عليهم الالتزام بالقواعد: المولدون بخصوص منشآت التوليد إلى موجودات النقل (وهكذا في تصميم منشآت جديدة ليتم إنشائها) وزبائن كبار موبطين بشبكات التوزيع (وأيضا أولئك المربوطين مباشرة بمنظومة النقل). موجودات النقل هذه تحدث لان مقاييس النوعية عندئذ ستصبح خاضعة للتدقيق والتحدي.

بالتأكيد أية شركة قدرة مستقلة تسعى لإنشاء مرفق توليد وخصوصا مموليها سيدققون الأحكام والترتيبات التعاقدية المتعلقة بهذا قواعد. سيودون معرفة بقعة، مثلا جوانب تصميم الربط الهندسية والفنية.

فائدة أخرى في امتلاك قواعد شبكة الضغط العالي والتوزيع هي أنها تعطي الأساس لتقديم معايير مستقبلية يمكن إزائها مراجعة وقياس الأداء الفعلي للمشغل من قبل المنظم.

5-6 نوعية الخدمة

مرتبطة بقواعد الشبكة التي ستطور، ستكون معايير أداء النوعية- المغطية للجوانب التجارية- بان مرافق التوزيع- ان مرافق التوزيع وان مجهزي الكهرباء التنافسي ستكون مطلوبة للقاء بخصوص تجهيز الخدمة إلى مستهلكي الكهرباء النهائيين.

في العراق أصناف المستهلك منظمة حسب العوامل التالية: صناعي، تجاري، زراعي، حكومي، منزلي.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

المعايير التي ستطور ستكون مختلفة لكل صنف من الزبائن، لكن هكذا مواضيع كالاتي سيتم تغطيتها.

وقت للربط الجديد او تحويلات حسابات قائمة.

- طلبات لتغييرات الخدمة.
- سياسة قطع عدم الدفع (لتامين ان عملية شفافة توازن مصالح الزبون مقابل حماية الإيراد يتم إتباعها).
- أوقات لتصلح عطل وتبليغ مسبق للانقطاعات المخططة.
- قضايا قراءة المقياس وتنظيم القوائم.
- إجراءات الشكاوي.
- إجراءات حل الخلاف.

• معايير الحد الأدنى لتجهيز الخدمة التي تنطبق بخصوص الموزع المعني.

بخصوص الصنف الأخير، قواعد شبكة الضغط العالي والتوزيع ستشمل المعايير التي تغطي القضايا الفنية المتعلقة بالتردد ومدة الانقطاع واستقرار الفولتية ومستويات التردد. الأهداف الملائمة بخصوص هذه يمكن الاتفاق عليها وتحديدها في التراخيص عبر مراجعات سنوية تجري من قبل المنظم.

حتى في بعض البلدان التي يمتلك أجهزة تنظيمية متطورة جدا وقطاعات كهربائية أمينة فيزيائيا والتزامات نوعية قابلة للتطبيق بخصوص خدمة الزبون قد تم تطويرها مؤخرا فقط. مثال على هذا التزام نوعية قابل للتطبيق هي المتطلبات التي شركة توزيع فيها توقف غير مخطط في التجهيز للزبائن يزيد على فترة معينة (أي أنها تفشل في معالجة العطل في مدة معقولة) يجب ان تسمح للزبائن باستقطاع من القائمة التالية مع قضايا البنية التحتية الفيزيائية التي تواجه العراق سيكون المبكر جدا تطوير التزامات نوعية ملزمة تعاقديا. لكن موثيق الخدمة- عبارات أهداف الخدمة- ان الموزعين والمجهزين يسعون للقاء يمكن ان يكون مفيدا كإجراء مؤقت.

6-6 الصحة والسلامة

هيئة الكهرباء العراقية يمكن أيضا إعطائها المسؤولية لتطوير قواعد الالتزام التي تطبق خصوصا على عمل ينفذ على موجودات ومعدات الكهرباء، لتامين حماية أفضل لسلامة العمال، إذا كانت التشريعات العراقية العامة للصحة والسلامة لا توفر إجراءات وقائية ملائمة.

قواعد الصحة والسلامة للعمال الكهربائيين ستحدد المتطلبات الفنية التي يجب الالتزام بها من قبل ان يبدأ العمل على المحطات والمعدات الكهربائية ومواقع مثل متطلبات تدريب الحد الأدنى للعمال. ستلزم المرافق بان يؤمنوا أولا، ان هكذا تدريب قد جعل متيسرا، وثانيا، ان العمال مطلوب منهم ان يأخذوا التدريب.

7-6 الخلافات/ عملية الاستئناف

كما ذكر في القسم 5-8، الوظيفة الرئيسية لهيئة الكهرباء العراقية ستكون تثبيت نظام لتولي الخلافات والتفسير التعاقدية. بيرنغ بوينت توصي بان يعطي قانون الكهرباء لهيئة الكهرباء العراقية السلطة النهائية لحل الخلافات بين المستهلكين والمرافق المنظمة والمجهزين (على الرغم من استئناف يجب ان يسمح به عن مسائل معاملة مستحقة أو عن تطبيق القانون).

طرق حل الخلافات، الإغاثة المتيسرة، والآلية لغرض الأحكام أو القرارات، والمتطلبات الإجرائية الأساسية (مثل حقوق امتلاك تمثيل قانوني وأسلوب إعطاء الدليل) ستغطي في قانون الكهرباء الابتدائي.

والأنظمة والقواعد ستغطي مواضيع إجرائية وتنفيذية أخرى. المرافق والشركات الكهربائية يطلب منها استخدام كافة المساعي المعقولة لحل الخلافات وشكاوي الزبون. وتوفير آلية كفوءة وعادلة وسهلة الحصول للحل، وتوفير معلومات للمستهلكين عن العملية، ومراقبة الشكاوي في مسعى لتحسين نوعية المنتجات والخدمات.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

ما يلي وصف لإجراء ممكن لحل شكاوي وخلافات زبون:

- الزبون الذي يرغب بتقديم شكوى سيطلب منه أولاً إثارة الموضوع مع الشركة بالتلفون (وان رقم التلفون يجب ان يبين على قائمة الكهرباء).
- عندما لا يقتنع الزبون برد الشركة على الشكوى، سيتم إعلام الزبون بكيفية إثارة الشكوى لدى مستوى الإدارة الأعلى.
- إذا بعد رفع الشكوى إلى المستوى الأعلى، لا يزال الزبون غير مقتنع بالاستجابة للشكوى فان الزبون يمكنه إحالة الموضوع، تحريراً أو بالتلفون إلى هيئة الكهرباء العراقية. بالإضافة إلى ذلك، ان الشركة يمكن ان تطالب بإحالة الخلاف إلى هيئة الكهرباء العراقية لأجل حلها.
- دائرة هيئة الكهرباء العراقية التي لها مسؤولية الإجابة على الاستفسارات بخصوص الخلافات (مثالاً مكتب خدمات الزبائن أو ما شابه) تساعد في الحل غير الرسمي لخلافات الزبون التي لم تحل بموجب إجراءات المرفق وتحكم بشكاوي الزبون التي لا يمكن حلها بصورة غير رسمية.
- الإجراء المستخدم يمكن ان يكون على شكل توسط (أو ربما تحكيم ملزم في حالة زبائن سكنيين) يجري من قبل وسيط (أو محكم) مستخدم (أو ربما مستأجر للغرض) من قبل هيئة الكهرباء العراقية وتحت إشراف موظفي هيئة الكهرباء العراقية. التكاليف ستغطي من قبل هيئة الكهرباء العراقية مع نص لغرض أجور على الزبائن الذين يقدمون شكاوي مريكة أو مرافق خاضعة لشكاوي متعددة عن نفس الموضوع.
- الشكاوي يجب ان تكون تحريرية وموقعة من قبل المشتكي على استمارة معينة توفر من قبل هيئة الكهرباء العراقية، التي سيطلب إبلاغ شركة الخدمة المعنية وإرسال نسخة من الشكوى .
- إجابة تحريرية على الشكوى يجب ان تعاد من قبل المرفق خلال فترة محددة ثم الموضوع سيتم الحكم به من قبل هيئة الكهرباء العراقية (هيئة تتألف من واحد أو أكثر من المفوضين زائداً واحد أو أكثر من الخبراء الخارجيين) وهذا القرار سيكون ملزماً.
- تشكيل هيئة الخبراء يمكن ان يتغير حسب القيمة النقدية لخلاف الزبون و/أو صنف الخلاف.
- على أي حال، قواعد قضائية مثالية بخصوص الدليل وحقوق التمثيل القانوني ستطبق.

8-6 العقود

في بداية تنفيذ الإصلاحات، علاقات جديدة ستخلق بين مرخصي قطاع الكهرباء والمشاركين الآخرين وزبائنهم. كل من هذه العلاقات يجب ان تحكم بعقود متفاوض عليها موقعة كما موضح في ما يلي:

- شركة النقل الوطنية، بموجب ترخيصها وقواعد شبكة الضغط العالي ستكون ملزمة بتوفير خدمات الربط والنقل وربما الجدولة وخدمات الإرسال إلى المولدين وشركات التوزيع وكبار الزبائن المربوطين مباشرة، هذه العقود اعتيادياً تعرف بعقود الربط وعقود خدمات النقل.
- بالإضافة إلى ذلك فان عقود تغطي تزويد الخدمات الإضافية من قبل المولدين ستكون ضرورية.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

- شركات التوليد ستحتاج للدخول في اتفاقيات بيع قدرة بعيدة المدى مع المشتريين سواء كانوا شركات توزيع/ تجهيز او مستهلكين كبار (بموجب نموذج عقود سوق ثنائية) او مشتري كمية ضخمة أو شركة سوق تبادل جملة (تحت نموذج مشتري منفرد).
 - بموجب نموذج المشتري المنفرد ستحتاج شركات التوزيع/ التجهيز الى الدخول في عقود شراء قدرة مع المشتري الضخم أو شركة التبادل.
 - إذا ادخل التجهيز التنافسي، أو ان المرخصين أعطيت لهم السلطة لبيع الكهرباء خارج منطقة ترخيصهم (وان المولدين أعطيت لهم السلطة للبيع مباشرة للمستهلكين) وحقوق التجهيز (ما يطلق عليه اعتياديا "تحويل") تلك الكهرباء على شبكات ستحتاج إلى تثبيت بموجب عقود، تعرف اعتياديا عقود استخدام منظومة او عقود تجهيز خدمات.
 - عملية تعاقد شراء الوقود من قبل المولدين قد تحتاج إلى مراجعة، وعلى الأقل في البداية، هكذا عقود قد تتطلب مراجعة من قبل المنظم.
 - شروط عقد الزبون المغطية للتجهيز والربط وشروط الإيصال ستحتاج إلى تطوير.
- تطوير هذه العقود سيحدث كجزء من عملية إعادة الهيكلة والإصلاح وان شكلها سيحتاج إلى المصادقة من قبل المنظم.
- الشروط الأساسية التي ستغطي بالعقد تشمل ما يلي:
- الالتزامات الخاصة بالأطراف سواء كانت شراء أو بيع كهرباء أو توفير الربط أو النقل والخدمات الخ.
 - أسلوب الأداء والتوقعات الخاصة بالأداء- التزامات صعبة ام مساعي معقولة؟
 - دمج معايير قواعد الشبكة والمتطلبات التشريعية والتنظيمية، وبذلك إيجاد التزامات قابلة للتطبيق تعاقديا بين الأطراف أنفسها فيما يتعلق بهذه الالتزامات. لكن، يجب ملاحظة ان الالتزامات تكون مبسطة مثاليا إلى اقل من شروط صارمة- مثلا، مرفق سيوافق على "استخدام كافة المساعي المعقولة" أو إجراء فقط "بموجب الممارسة الصناعية الجيدة".
 - مدة الترتيب التجاري.
 - توقيت وطرق الدفع.
 - تحديدات المسؤولية حيث هناك فشل في تنفيذ التزامات- من كلا استبعادات وتحديدات المسؤولية: عموما، من المقبول تحديد المسؤولية الى مخاطر يمكن إدارتها وتأمينها واستبعاد المسؤولية على تلك القضايا التي فوقها لا يمارس الطرف أي سيطرة.
 - القدرة على تحويل العقد أو إحالة تنفيذه إلى مقول ثانوي.
 - حل الخلافات.

7- هيئة الكهرباء العراقية

1-7 تقسيم المسؤوليات بين الوزير والمنظم

إطار عمل التشريع والنظام يجب ان يصمم لتوضيح المسؤوليات المنفصلة لهيئة الكهرباء العراقية والحكومة، ممثلة بوزير الكهرباء. المنظم المستقل يجب ان ينفذ الواجبات المخصصة له من الهيئة التشريعية بدلا من إتباع رغبات (او تعليمات) الحكومة القائمة في ذلك الحين. لكن هيئة الكهرباء العراقية يجب ان تتصرف ضمن القانون (الذي يتضمن سياسة الحكومة المعنية)، وان قرارات المنظم ستكون عرضة للمراجعة من قبل المحاكم (او بموجب "مظلة" جهاز تنظيمي منفصل". لكن الأهم هو ان الوزارة والهيئة ستحتاج إلى تعلم تنفيذ مسؤولياتهم الخاصة وإجراء الأعمال بصورة متعاونة مع بعضهما.

الصلاحيات المقترحة لهيئة الكهرباء العراقية مثبتة في القسم 4-7.

ويقترح ايضا ان تثبيت واجبات الوزير في القانون. الوزارة ستكون مسؤولة عن مجالات مهمة في قطاع الكهرباء مثل متابعة قضايا (قائمتها ليست شاملة):

إعداد سياسيات عامة ومحددة لقطاع الكهرباء التي تسعى لتحقيق الأهداف المثبتة في قانون الكهرباء.

- إعداد استراتيجية كهرباء وطنية للمصادقة من قبل الهيئة التشريعية.
- تعزيز وتسهيل الاستثمار في قطاع الكهرباء (ابتداء، إعادة تأهيل وإنشاء محطة توليد).
- التعاون والتشاور وتمثيل مصالح العراق مع البلدان الأخرى في المنطقة.
- قضايا الكهرباء الريفية.
- تنسيق تجهيز الكهرباء الى الوزارات الحكومية.

فصل الخلافات والواجبات يجب ان يصمم لإزالة الضغوط السياسية في العلاقة بين هيئة الكهرباء العراقية ووزارة الكهرباء. لكن الكثير من التفاصيل محددة بالقانون، وسيكون هناك دائما تغرات أو مجال للتأويل الذي يجب ان يشمل حكم تنظيمي. بينما إطار العمل التنظيمي والخبرة التنظيمية قد تكون غير مثبتة بصورة جيدة في العراق، لا يمكن ان نفترض ان حكومة اليوم ستكون أكثر خيرة، معطية هيئة الكهرباء العراقية الصلاحيات (مثلا، تثبيت الأسعار وسيطرات السعر) وفقا لاستئناف لدى المحاكم، لذلك يكون أفضل، برأي بيرنغ بوينت، من تحديد صلاحيات هيئة الكهرباء العراقية بمجرد تقديم المشورة للحكومة عن القضايا الحاسمة، أو إعطاء الحكومة الصلاحية لإسقاط هيئة الكهرباء العراقية.

كذلك ان هيئة الكهرباء العراقية هي في وضع جيد، بعبارات امتلاكها الخبرة والموقف الهادف لتقديم إدخال واسع ومؤثر كمشاركين في القطاع، ان تكون قواعد شبكة الضغط العالي وشبكة الضغط الواطئ وتثبيت معايير الأداء.

أ- التوجيه مقابل التعليمات

الوزير يجب ان يكون له قدرة محددة للتأثير على هيئة الكهرباء العراقية. إحدى الطرق الممكنة هي ان الوزير يكون قادرا على تقديم توجيه رسمي إلى هيئة الكهرباء العراقية في مجالات سياسة معينة، المنظم سيكون قانونيا غير قادر على تنفيذ أي توجيه لا يلبي واجبات المنظم حسبما محدد في القانون. لكن مجرد ان يكون احترام له، التوجيه لذلك يحافظ على استقلال المنظم بينما يمكن للوزير من تثبيت سياسات الوزارة. طريقة أخرى ستكون، من خلال القانون، تحويل الوزير بإعطاء تعليمات إلى هيئة الكهرباء العراقية. لكن لا نفترض نظام يمكن التعليمات بان تعطى للمنظم لان هذا سيساوم على استقلالية المنظم.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

إذا الوزير أراد المنظم ان يعمل بأسلوب غير محدد بالقانون، عندئذ سيطلب أقرار تشريع جديد- بالطبع عبر عمليات ديمقراطية للهيئة التشريعية (لان القانون هو الذي يوضح الإجراءات المقبولة). اللجوء إلى التشريع كثيرا سيعني ان القانون ضيق جدا وغير مرن، وأيضا سيخاطر في تفويض فكرة النظام المستقل.

هذا مهم حيث حدود اتخاذ القرار لقضايا غير مغطاة بالقانون أو خصوصا ليست ضمن نطاق مسؤولية المنظم تكون متأثرة. هذه يمكن ان تتعلق بالأمن أو البيئة أو التجارة الدولية أو الاستثمار الأجنبي أو الأهداف الاجتماعية المتعلقة بسياسة الحكومة التي لا علاقة لها بقطاع الكهرباء مثل السياسة لتوسيع حصول الكهرباء بين السكان. والكهرباء الريفية وسياسة الدعم وستراتيجية الوقود ومبادرات الطاقة المتجددة ومشاركة القطاع الخاص والربط الدولي ضمن القطاع. متغيرات واضحة بين دور الوزير ودور المنظم يمكن ان تشمل في القانون الأم، وهو دائما مفتوح للحكومة لتشريع. لكن الموازنة بين هذه ستكون دقيقة وعرضة لان تحتل لان:

- التشريع يجب ان لا يصبح وهكذا تفصيل (وبذلك غير مرن) بصدد إزالة حاجة هيئة الكهرباء العراقية لاستخدام أحكامها.
- إذا الحكومة لجأت للتشريع كل مرة ترغب بنامين تنفيذ سياسة (صعب في أية حالة بحكومة ائتلافية) يقوض فكرة النظام المستقل.

2-7 الحاجة الى منظم مستقل.

السبب في ان تكون هيئة الكهرباء العراقية مستقلة بسيط- المنظم لا يمكن ان يكون خاضعا إلى ضغط أو تأثيرات سياسية/ وزارية) أو تجارية (أي من المولدين أو شركة النقل أو شبكة المرافق والشركات اذا كانت ستؤدي دورها بصورة فاعلة، خصوصا إذا كان الهدف هو خلق قطاع كهرباء قابل للحياة تجاريا الذي يشجع الاستثمار الخاص. هذا يمكن ان يكون لهم بشكل خاص تثبيت تعريفه في بيئة حيث التعريف كانت تقليديا واطنة، لان ترفع الأسعار غير مرغوب فيه ومن الصعب تحقيقه سياسيا. عملية رفع التعريف والمحافظة عليها بالمستوى الذي يغطي تكاليف تجهيز الكهرباء (التوليد والتسليم) بضمنها تنفيذ سياسة الدعم، يجب ان تحدث على معايير فنية واقتصادية. الخبرة مع الإصلاح التنظيمي في بلدان فيها تقليديا تسود أسعار كهرباء واطنة يصعب التخلص منها. الأردن هي مثال رئيسي على التأثير الوزاري على التعريف حتى هذا اليوم، بعد أكثر من 3 سنوات على تأسيس هيئتها التنظيمية لقطاع الكهرباء.

التدخل الوزاري في وضع التعريف يخلق قلاقل لدى المستثمرين الممكنين، الذي يريدون قرارات تعريفية تكون شفافة. ومتوقعة بشكل معقول وتستند بشكل صرف على المعايير الفنية بحيث تكون لهم الفرصة باستعادة تكاليفهم وتحقيق ربح.

لكن الاستفادة يجب ان لا تكون مربكة مع قرار غير محدد، ما تقترحه بيرنغ بوينت هو ان تكون وظائف وصلاحيات المنظم محددة بشكل واضح ومحددة بشكل ملائم في القانون. بالإضافة إلى ذلك تنفيذ الوظائف وممارسة الصلاحيات من قبل هيئة الكهرباء العراقية ستكون خاضعة للتمييز والمراجعة، ربما من قبل محاكم عدالة عراقية أو جهاز تنظيمي أو قضائي آخر مشكلة لمراقبة السلطات التنظيمية (راجع القسم 5-8).

3-7 الاستقلالية: كيف يتم تثبيتها.

الاستقلالية تتحقق عبر جمع الاعتماد الذاتي المالي والفصل التنظيمي والاستقلال التشغيلي.

أ- الاعتماد الذاتي المالي.

هيئة الكهرباء العراقية يجب ان يكون لها تأكيد بتمويل كافي مستمر، ليس فقط تامين الأداء الناجح، بل لكي تؤمن أنها لا تخضع لإمكانية التأثير الذي يبذل عبر نظام مصادقة التمويل. في نفس الوقت يجب ان تثبت ميزانيتها لتكون لا ربحية بمرور الوقت. الخيارات الشائعة بخصوص التمويل تشمل ما يلي او مجموعة منها:

الرسوم أو الأجر أو الجبايات على مشاركي قطاع الكهرباء المنظم مقدره اما على الموجودات او على الإيراد.

• رسوم الحفظ والأجر الأخرى.

• رسوم الرخصة.

• تخصيصات استثنائية من قبل الهيئة التشريعية (استجابة لمطالب معينة أو لأجل تمويل برامج معينة).

• تمويل من مانحين والمؤسسات المالية الدولية (اعتيادياً أثناء مرحلة التشغيل).

عندما يثبت المنظم ويعمل، فان مصدر التمويل الاعتيادي هو رسوم الترخيص السنوية المدفوعة من قبل المشاركين في قطاع الكهرباء. تثبيت مستوى الرسوم سيتطلب الشفافية ووضع ميزانية دقيقة من هيئة الكهرباء العراقية. بخصوص الشفافية سيكون من المهم تامين تجنب إمكانية التأثير من قبل مشاركي قطاع جدد. فرض أجور كبيرة بترك المنظمة مفتوحة لاتهامات بفرض ضريبة سرقة على الصناعة (أي تمويل فائض يجب ان يعاد على الأرجح عبر تخفيضات في أجور السنة التالية). فرض أجور قليلة جدا يمكن ان يمنع التنفيذ الكامل لبرامجها في السنة.

ب- التنظيم والتشغيل.

النموذج المقترح بموجب مشروع بيرنغ بوينت الأولى لاستعادة العافية الاقتصادية فيه منظم مؤلف من رئيس وعلى الأقل أربعة مفوضين (هيئة الكهرباء العراقية) معينين بموجب العملية التشاورية الكاملة من قبل الحكومة لفترة ثابتة. اقترح بان تكون أربعة سنوات. طريقة مقترحة مصممة لتامين استقلال سياسي هي اختيار المفوضين من قبل رئيس الوزراء من قائمة مرشحين تقدم من قبل لجنة الترشيح المشكلة من قبل الجمعية الوطنية. لجنة الترشيح يمكن ان تضم وزراء يتولون حقائب مهمة.

معيار الاختبار (التجربة والخبرة في قطاع الكهرباء وكذلك الجدارة المهنية) ومواضيع أخرى مثل متطلبات الجنسية العراقية والإقامة، وعدم التعرض للإفلاس أو الإدانة في مخالفة وعدم وجود ارتباطات مع مشاركي قطاع الكهرباء ستثبت في القانون. المفوضون سيكافون من تمويلات الهيئة.

تأكيد المنصب هو بنفس أهمية تامين اختبار الأشخاص المؤهلين بشكل ملائم. مفوض هيئة الكهرباء العراقية يجب ان لا يكون قد تعرض للطرده قبل إكمال مدة المفوضية باستثناء لعدم قدرته يجب إتباعه ستسبق طرد المفوض. المفوضون يجب أيضا ان يخضعوا للحضور أمام أجهزة تحقيقية من الهيئة التشريعية ويحقق بها من قبلهم لينما كان ملائماً. ويقترح ان يكون لكل مفوض مدة ثابتة في المنصب من 4 سنوات ويمكن إعادة تعيينه لفترة ثانية.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

هيئة الكهرباء العراقية سيطلب منها بموجب القانون ان تقوم بإعداد تقرير سنوي يتضمن حسابات مدققة، لأنشطة الهيئة خلال السنة، التي يجب ان توضع أمام السلطة التشريعية. اقترح أيضا بان تؤسس هيئة الكهرباء العراقية في مباني منفصلة طبيعيا عن وزارة الكهرباء.

إطار العمل المقترح مصمم لتوفير تدقيقات وموازنات. هيئة الكهرباء العراقية يجب ان تكون لها الصلاحية لتعمل لكي تستجيب للظروف المتغيرة، لكن يجب ان تتبع عملية مستحقة ولا يمكن ببساطة ان تفرض رغبات المفوض أو الرئيس. قرارات هيئة الكهرباء العراقية ستكون أيضا خاضعة إلى المراجعة القضائية من قبل المحاكم العراقية وقابلة لان تستأنف. مثاليا، قرارات المنظم تلك التي تتضمن عناصر التنافس في قطاع الكهرباء ستكون أيضا خاضعة للمراجعة بموجب قوانين المنافسة أو مقاومة الثقة يرغ بوينت أيضا تعمل لتدخل هكذا قوانين لتأسيس الهيئة التي ستراقبهم.

نقترح أيضا تأسيس عملية لاستئناف وحل الخلافات بين المنظم والمرخصين والمتأثرين الاخرين بقرارات المنظم بدون الرجوع المستمر للحكومة.

في البلدان التي يكون فيها النظام القضائي المستقل متطور جدا والسلطة القضائية لا تستفيد من عقود من الحكم المستند وان قطاع الكهرباء لا يواجه صعوبات قاسية في البنية التحتية والاقتصادية فان المزيد من الحرية بخصوص الصلاحيات التنظيمية الرئيسية يمكن ان تعطي للمنظم أكثر مما يكون ملائما للعراق. هذا موضوع مطروح للمناقشة. لكن دائما يمكن استخدام قانون الكهرباء لإعطاء توجيه اكبر وأكثر تخصيصا للمنظم لكي يحدد الشكوك التنظيمية. بخصوص صلاحية هيئة الكهرباء العراقية لعمل النظام (راجع القسم 4-1)، فان بيرنغ بوينت توصي بأنه طالما المعايير والمتغيرات القانونية المعينة هي محتواة في القانون، فان هيئة الكهرباء العراقية يجب ان يكون لها الصلاحية لعلم أنظمة بدون الحاجة إلى الموافقة المسبقة للوزير.

4-7 وظائف وصلاحيات هيئة الكهرباء العراقية وممارستها.

واجبات وصلاحيات ووظائف المنظم ستثبت في قانون الكهرباء، كما سيثبت أسلوب ممارستها.

أ- الوظائف والصلاحيات.

أدناه هي الصلاحيات الرئيسية المقترحة:

- تنفيذ سياسات وزارة الكهرباء ومراجعة ومراقبة هيكل واشتغال قطاع الكهرباء.
- تنظيم تعريف الكهرباء والأجور والرسوم التي تعطي النقل والتوزيع والتجهيز (بموجب منهجية تفصيلية في نظام التعريف والقانون).
- إصدار تراخيص لأشخاص يعملون في التوليد، وأي سوق جملة أو مشغل تبادل (مثل المشتري المنفرد). والنقل والجدولة والإرسال، والتوزيع والتجهيز (يشمل شروط أساسية محددة في القانون). والمراجعة والتعديل والمراقبة وفرض هكذا تراخيص.
- وضع قواعد توزيع بالتشاور مع شركات التوزيع ووضع قواعد نقل بالتشاور مع مشغلي منظومات النقل، ومراجعتها وتعديلها حسب الضرورة، وفرض هكذا قواعد بعد وضعها.
- وضع ومراجعة وتعديل حسب الضرورة معايير الأداء (ابتداء ربما أهداف الأداء) للمشاركين الداخليين في أنشطة التوليد وتبادل الجملة والجدول والإرسال، والنقل والتوزيع والتجهيز ومراقبة وفرض الالتزام بهكذا معايير أو أهداف.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

- تثبيت حقوق والتزامات مناسبة للمستهلكين بخصوص استلام واستعمال الكهرباء (بموجب التوجيه الذي يتضمنه القانون).
- وضع ومراجعة وتعديل حسب القدرة ومراقبة معايير السلامة لقطاع الكهرباء ومراقبة وفرض الالتزام بهذا المعايير.
- الحكم في خلافات غير محلولة بين حاملي الرخصة وبين حاملي الرخصة والأشخاص الذين تقدم لهم الخدمات.
- المشاركة بشكل متعاون مع وزير الكهرباء في القضايا الإقليمية والدولية المتعلقة بالكهرباء، خصوصا كما متعلق بتوليد ونقل وتجهيز الكهرباء عبر الحدود الوطنية للعراق.
- المصادقة على العقود التي ستوقع بين مرافق الشبكة وشركات النقل والمولدين وربما المشتري المنفرد تغطي حقوقهم والتزاماتهم.
- المشاركة في تحديد وتنفيذ المعايير البيئية التي يجب ان يلتزم بها محطات التوليد والمنشآت الكهربائية الأخرى.

ب ممارسة الصلاحيات

- في ممارسة الصلاحيات سيكون لهيئة الكهرباء العراقية التزام طاغي للتصرف بموجب الأهداف المثبتة من قبل الهيئة التشريعية في قانون الكهرباء (راجع القسم 5-10). بالإضافة إلى ذلك، متطلبات تشريعية بخصوص الأسلوب الذي تمارس فيه هيئة الكهرباء العراقية هذه الصلاحيات يمكن ان تفرض المتطلبات المقترحة هي:
- تامين الالتزام بكافة المتطلبات (في القانون) بخصوص الأسلوب الذي تمارس وتنفيذ فيه الصلاحيات العملية التي سنتبع.
 - العمل بأسلوب متناسق قدر الإمكان.
 - فرض على كل مرخص الحد الأدنى من التحديدات والأعباء المالية المتناسقة مع أداء هكذا مرخصين لأعمالها الكهربائية.
 - الأخذ بالحسبان الحاجة إلى المرخصين لتمويل وتخطيط أعمالهم الكهربائية بدرجة معقولة من التأكيد.
 - تامين انه، ما لم تتطلب واجباتها بموجب القانون خلاف ذلك فان التراخيص الممنوحة لمختلف الأشخاص بما له علاقة بكل نوع من النشاط المنظم هي نفسها بشكل كبير.
 - حيثما يكون عمليا القيام بذلك، تشاور قبل اتخاذ القرارات.
 - دائما أعطي قرارات تحريرية مع إعطاء أسباب التوصل إليها.

8- قضايا أوسع

هذا القسم ينبر بإيجاز قضايا أخرى لا تتعلق بالمجال التشريعي والتنظيمي لكن بالرغم من ذلك ستحتاج إلى أن تدرس من قبل لجنة التوجيه بينما تتوصل إلى قرارات .

1-8 العلاقات العامة

المؤلف تشاور مع الهيئة التنظيمية لقطاع الكهرباء الأردني، هيئة الخخصة التنفيذية في الأردن ومكتب التنسيق الكهربائي الأردني- العراقي. الموضوع المشترك الذي يبرز- إلى جانب تقوية الالتزام بإصلاحات واسعة لقطاع الكهرباء العراقي- هي:

الحاجة لإدخال الأشخاص الاقدمين لوزارة الكهرباء بالكامل في عملية صنع القرار.

- الرغبة في تعليم أفراد في وزارة الكهرباء العراقية والمرافق بفوائد الحاجة الى اصلاحات واقناعهم بالمشاركة بصورة كاملة في تنفيذها.

عملية الانتقال من قطاع كهرباء مسيطر عليه ومدار من قبل الدولة الى قطاع منظم يعمل ببيئة تنافسية أو على الأقل تجارية التي تسعى الى تشجيع الدخول المستقبلي لرأس المال الخاص تتضمن تغيير مهم لأعداد كبيرة من الناس. هذه التغييرات قد يكون من الصعب فهمها وقبولها. جعل موظفي وزارة الكهرباء والمرافق المختلفة "في الجانب الصحيح" من مرحلة مبكرة قدر الامكان يمكن أن يساعد في خلق زخم مطلوب كثيرا للانتقال بأن هؤلاء الافراد ستوكل اليهم عملية التنفيذ.

بهذا الخصوص توصي بيرنغ بوينت ان البرنامج التعليمي والتدريبى المغطي للمبادئ التنظيمية، وادارة المرفق والقضايا التعاقدية والقانونية أن يطور وينفذ في كافة أجزاء وزارة الكهرباء عندما يتم الاتفاق على إعادة هيكليّة ونموذج للعراق. هكذا تدريب يجب أن يغطي:

قضايا تنظيمية تغطي القطاعات الوظيفية للتوليد والنقل والتوزيع والتجهيز وفصل الوظائف الرئيسية لكل قطاع- سياسة ونظام وتشغيل.

- الاهتمامات التشغيلية المؤسساتية خصوصا في مجالات المحاسبة (التحويل، تخصيص الكلفة، والميزانية)، والموارد البشرية والنظام (الشفافية والتعامل العادل والمعقول).
- اطار العمل التعاقدى والقانونى الذي يحكم قطاع الكهرباء المنظم ومشاركة المرخصين.

الاهتمام الآخر هو الاعداد الكبيرة للموظفين ضمن وزارة الكهرباء. الافراد قد يحاولون تأخير الإصلاحات خوفا من فقدان وظائفهم المعاد هيكلتها.

2-8 قضايا العراق الأوسع

على مدى أوسع اصلاحات قطاع الكهرباء تتضمن جانب واحد من الاصلاحات المتشابهة المتزامنة في قطاعات اخرى من الاقتصاد العراقي مجالات القانون. الانجازات الناجحة في هذه الاصلاحات الاخرى ستساهم أيضا في النجاح في قطاع الكهرباء. بيرنغ بوينت نلاحظ ان المجالات التالية هي ذات أهمية خاصة لاهداف للكهرباء وتتطلب التطوير:

تأمين وعي وفهم بالمتطلبات التي يملكها المستثمرين الخاصين قبل التزام وإكمال بمشاريع أو استثمارات أخرى.

- التعاون بين الوزارات خصوصا التنسيق مع وزارة النفط.

- مبادئ قانون التنافس- بصورة أساسية، المراقبة ونظام السلوك التجاري لتأمين رؤية انه ليس هناك حواجز للتنافس الفعال في قطاعات السوق ولتأمين ان الشركات لا تتصرف بأسلوب تحديدي أو ضد التنافس.
- اجراءات حل الخلاف، عموما للعراق بل أيضا مقبولة للمستثمرين الأجانب.
- دراسة الحاجة لمظلة سلطة تنظيمية لمراقبة ومراجعة قرارات هيئة الكهرباء العراقية وربما منظمين حديثي التكوين في العراق.
- قواعد وأنظمة في مجالات أخرى- الضرائب وقانون البيئة وقانون الشركات والصيرفة ورأسمال الاسواق وقوانين الضمانات والقانون الاداري- التي سوية تخلق بيئة جذابة للمستثمرين الاجانب.

3-8 قضايا أوسع لقطاع كهرباء الشرق الأوسط

البلدية المجاورة للعراق لديها اهتمام كبير في تقدم العراق يشمل بما له علاقة بمواضيع الطاقة، الكهربائية بشكل خاص. في عملنا في تطوير نظام لقطاع الكهرباء يجب أن تدرس قضايا إقليمية أوسع وتدخل العراق فيها.

المرونة قد تكون مطلوبة، بينما المشاريع الفريدة المستخدمة نقاط قوة وضعف مختلف الجيران ستبرز (مثلا حصول العراق على النفط والغاز الطبيعي لكن الحاجة للبنية التحتية والمشاكل الامنية واحتياجات البلدان المجاورة للمزيد من الكهرباء بل نقص الوقود) ، بهذا الخصوص مبادرات التطوير للغاز الطبيعي في الشرق الاوسط مشاريع تكامل نقل الكهرباء يجب أن تدعم.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

جدول قوانين الكهرباء العراقية الحالية

الملاحظات	رقم بي أي	رقم وتاريخ الوقائع العراقية	السنة	النوع	الموضوع ترتيب الأهمية
فهم على انه مكافئ لقانون الكهرباء، بعبارات وصفه للصلاحيات الإدارية، يؤسس الإدارة، وهيكلها، ودور كل قسم. قدم من قبل مدير عام القانونية في وزارة الكهرباء	19	3514 13 حزيران 1994	1994	قرار	القانون رقم (7) لسنة 1994 قانون وزارة النقل والمواصلات
قانون تأسيس "المؤسسة العامة للكهرباء" مقرها في بغداد لأغراض تنفيذ مشاريع الكهرباء وتوليد ونقل وتوزيع وبيع	17	2418، 4 27 تشرين الاول 1974	1974	قرار	القانون (159) لسنة 1974 تأسيس المؤسسة العامة للقدرة الكهرباء
يعدل رقم بي أي 17، تبديل شكل مؤسسة الكهرباء ونقل المشاريع الموجودة (بضمنها الماء) الى المؤسسة	16	2469، 2 12 ايار 1975	1975	تعديل قرار	القانون (77) لسنة 1975 التعديل الأول على قانون المؤسسة العامة للكهرباء رقم (159) لسنة 1974
حسب العنوان، يركز على رأسمال الشركة والتمويل والاقتراض والإدارة والمراقبة	14	3685، 276 ايلول 1997	1997	قانون	القانون (22) لسنة 1997 ينظم تأسيس أي شركة عامة عموماً

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

جدول قوانين الكهرباء العراقية الحالية

تأسيس شركة ضمن إطار هيئة القدرة، لتولي تصميم وتنفيذ مشاريع التوليد	13	409 ،3781	1999	القرار (96) لسنة 1999 تأسيس شركة عامة لتصنيع وحدات توليد القدرة
يؤسس هيئة قدرة مرتبطة بمجلس الوزراء تتولى توجيه كل الأمور المتعلقة بالقدرة، توليد، ونقل وتوزيع وتنفيذ مشاريع خاصة	12	408 ،3781	1999	القرار رقم (95) لسنة 1999 (لمجلس قيادة الثورة) تأسيس هيئة القدرة الكهربائية
أيضا إنهاء العلاقة الإدارية لمركز حاسبات الرافدين من وزارة الصناعة والمعادن وربطها بهيئة القدرة	10	542 ،3790	1999	القرار (164) لسنة 1999 إنهاء العلاقة الإدارية لدائرة الكهرباء من وزارة الصناعة والمعادن وربطها بهيئة القدرة
واقعة في محافظة نينوى مع الصلاحية لتأسيس فروع في العراق. الأهداف- تعزيز تطوير الإنتاج الصناعي في التوليد الوظائف- توليد وتسويق القدرة، لصيانة وتأهيل خطوط الإنتاج وتأسيس مشاريع جديدة. شبيهه بمذكرة المواد أو التأسيس	8	584 ،3793	1999	إعلان تأسيس الشركة العامة لتوليد القدرة لتجهيز المنطقة الوسطى

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

جدول قوانين الكهرباء العراقية الحالية

مثل بي إي رقم 8 باستثناء ان الشركة المؤسسة تقع في محافظة نينوى	27/ايلول/	3793,586 1999	1999	إعلان تأسيس الشركة العامة اعلان لتوليد القدرة لتجهيز المنطقة الشمالية
كل مديرية ومديرية فرعية تعطى السلطة لتجهيز قدرة فوق 5 مستويات فولتية، تحتوي شروط عامة تفصيلية لتجهيز القدرة لمستهلكين جدد(بصورة رئيسية الشروط الفنية للتجهيز، والتزامات المستهلك مثل توفير حرية الوصول وعدم العبث وحقوق قطع القدرة وعدم الدقة في القياس)، وتعليمات لتجهيز قدرة واطئة الفولتية وقدرة عالية الفولتية، وتعليمات لتجهيز قدرة مؤقتة.	10/كانون الثاني/1994	3492,13	1994	تعليمات وشروط لتجهيز تعليمات القدرة
يعدل النظام الداخلي للشركة العامة لمشاريع الكهرباء 1998-أحكام تفصيلية بخصوص الدوائر المختلفة		3962,643 2002/كانون الاول،	2002	نظام داخلي(1) لسنة 2002 تعديل التعديل الأول للنظام الداخلي للشركة العامة لمشاريع القدرة رقم (29) لسنة 1998
يؤسس ويمول شركة مشاريع كهربائية مستقلة، للبعثات داخل وخارج العراق (التركيز هو على إدارة وتنظيم الشركة).	5/حزيران/	3829,368 2000	1998	النظام الداخلي (29) لسنة 1998 للشركة العامة لمشاريع القدرة

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

جدول قوانين الكهرباء العراقية الحالية

يعدل القانون الداخلي بتعويض مادة 8 جديدة، يصف مختلف الدوائر ومؤهلات المدير ووظائف المديرية ملاحظة: إيجاد النظم الداخلي رقم 4 لسنة 2000	2	195،3927 4 نيسان 2002	2002	النظام الداخلي (1) لسنة تعديل 2002، التعديل الاول للنظام الداخلي للشركة العامة لتصنيع وحدات توليد القدرة رقم (4) لسنة 2000
يعدل أكثر النظام الداخلي رقم 4 لسنة 2000 بتنفيذ تدريب برمجة الحاسبات. وامن الحاسبات والعلاقات العامة	3	625،3960 9 كانون الاول 2002	2002	النظام الداخلي (2) لسنة تعديل 2002 التعديل الثاني للقانون الداخلي للشركة العامة لتصنيع وحدات توليد القدرة رقم (4) لسنة 2000
أنظمة داخلية لشركة توزيع بغداد المملوكة للدولة لكن بخلافه مستقلة بضمنها ماديًا، وتصف الدور بعبارات عريضة، لكنها مركزة أكثر على القضايا الإدارية	18	201،3817 13 اذار 1999	1999	النظام الداخلي (4) لسنة نظام 1999 للشركة العامة داخلي لتوزيع كهرباء بغداد
أنظمة داخلية تنص على ان الشركة لها استقلالية وتثبت رأسمالها وتصف الأنشطة والإدارة والمديريات تشبه مواد التأسيس	5	92،3865 12 شباط 2000	2000	النظام الداخلي (1) لسنة قرار 2000 للشركة العامة لتوليد القدرة للمنطقة الشمالية

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

جدول قوانين الكهرباء العراقية الحالية

6	778،3848 16 تشرين أول 2000	1999	النظام الداخلي (3) لسنة 1999 قرار للشركة العامة لتوزيع القدرة الجنوبية
11	508،3789 30 آب 1999	1999	تعليمات (1) لسنة 1999 شروط تعليمات عامة لتجهيز القدرة الكهربائية

شركة عامة بموجب الرقم 14، تمويل ذاتي لكن مملوكة
للدولة إدارة، هيكله، مديريات (مثل مواد)

يغطي الشروط العامة لتجهيز المستهلكين (مثل طلب التجهيز،
ترخيص المولدات الشخصية، التجهيز المستمر، المباني
السكنية أو التجارية، المسؤولية عن المعدات، والتعويض
وحقوق الدخول وإيقاف التجهيز والقوائم ومشاكل المقياس)،
تجهيز الفولتية الواطئة، تجهيز الفولتية العالية، التجهيز
المؤقت.
تشمل ملاحق نصف أصناف المستهلكين والأجور المطبقة
والتكاليف.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

مقارنة البلدان الإقليمية

وضع التعريف	الاردن	سوريا	لبنان	تركيا	مصر	ابو ظبي
	القانون يعطي الصلاحية للهيئة (وفقا لمرسوم الصلاحية) لكن الوزير لا يزال يتخذ قرارات التعريف	التعريف تثبت من قبل الحكومة	التعريف تثبت من قبل الحكومة	تعريف النقل والتوزيع والمفرد منظمة، وتعريف الجملة لشركة الجملة المملوكة للدولة، شركة الكهرباء والمقاولات التركية المنظمة	التعريف تثبت من قبل مجلس الوزراء للمستفيد الشركة القابضة تثبت أسعار التحويل لمبادلات التوليد بين شركات الكهرباء	مكتب التنظيم والإشراف ينظم التعريف عبر مراجعة كل 3 سنوات المشتري المنفرد بضع تعريف التجهيز الكبير التي هي جواز مرور يعتمد على تكاليف الوقود واتفاقيات شراء القدرة ووحدة تجهيز النقل، وحدة إشراف التوزيع و"البيع" (التجهيز) تنظم أجوره على أساس الإيراد المسموح الأقصى. بدرجة كبيرة يساق بكلفة رأس المال وعناصر الكفاءة. مجموع كل هذه ناقص الدعم الحكومي يساوي تعريف المستهلك، مختلف صنوف المستهلكين (مواطنين، أجانب، تجاري) يحصلون على مستويات مختلفة من الدعم لذا فان تعريفهم مختلفة

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

مقارنة البلدان الإقليمية

تنافس نموذج السوق	الاردن	سوريا	لبنان	تركيا	مصر	ابو ظبي
نموذج المشتري المنفرد بيع إنتاج التوليد يتم التفاوض بشأنه من قبل المولدين مع مرخصي التجهيز الكبير الذين يبيعون آلة مرخصي المفرد (الذين هم شركات توزيع) التعريفه تراجع (على الرغم من انها غير منظمة من قبل الهيئة، السوق صغير جدا للمنافسة وان القضايا الإقليمية مثل الحاجة إلى متصل وأسواق تنافسية في بلدان مجاورة يعيق إدخالها	حاليا هيكله متكاملة لم يدخل التنافس بعد	حاليا هيكله متكاملة لم يدخل التنافس بعد	حاليا هيكله متكاملة لم يدخل التنافس بعد	قانون سوق الكهرباء اقر في 2001 وان سوق الكهرباء مشكلا حوالي 20% فتح في 2002. حاليا 29% سلطة تنظيم سوق الطاقة مؤخرا تخطت عتبة الأهلية من 9 إلى 7.8 كيفا واط ساعة من الاستهلاك السنوي (يعود الى 29% من افتتاح السوق) دخول طرف ثالث منظم عقود ثنائية ذات خزان قدرة متبقية	مشتري منفرد، جزء من شركة النقل، المولدون يشترون الوقود المستهلكون يسمح لهم فقط الشراء من شركة الكهرباء منطقتهم في منطقتها أو (لمستهلكي الفولتية العالية) من الشركة القابضة الكهربائية المصرية	هيئة ماء وكهرباء أبو ظبي هي أيضا المشتري المنفرد – يضعون مناقصات لمحطة توليد وتتفاوض على اتفاقيات شراء قدرة بعيدة المدى وتشتري الوقود للمولدات تبيع الكهرباء إلى شركات التوزيع (بضمنها التجهيز) بتعريفه تجهيز كبير. المنافسة تظهر فقط في التوليد وعندئذ فقط خلال عملية المناقصة لمحطة جديدة ليس هناك تنافس في التجهيز

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

مقارنة البلدان الإقليمية

ابو ظبي	مصر	تركيا	لبنان	سوريا	الاردن	ترخيص او نظام السماح دخول طرف ثالث
مكتب التنظيم والإشراف يصدر تراخيص لكافة المشاركين شركة النقل لديها التزام بالتنفيذ بأي "طلب معقول" للربط، يجب ان تعرض تعريفه "كلفة انعكاسية" ويجب ان لا "نميز بشكل غير أصولي ضد" أشخاص تقدم لهم النقل	وكالة مخولة بإصدار التراخيص في كافة مستويات قطاع الكهرباء مستويات قطاع الكهرباء عملية أصولية يجب ان تتبع	نظام الترخيص مؤسس (سلطة تنظيم سوق الطاقة) التوليد والنقل يمكنك لكن مملوك من قبل الحكومة	لم يثبت نظام للقطاع (مملوكة بالكامل ومسيطر عليه من قبل الحكومة)	لم يثبت نظام للقطاع (مملوكة بالكامل ومسيطر عليه من قبل الحكومة)	منفذ بالكامل، تولى أي نشاط مرخص بدون ترخيص يعتبر مخالفة. شركة النقل يطلب منها تقديم دخول غي تميزي للمستخدمين بموجب الشروط المحددة في ترخيصها	
وكالة تنظيمية لها صلاحيات متغيرة بضمنها "تامين نوعية الخدمات الفنية والإدارية المقدمة من قبل" المرفق وإصدار التراخيص لإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة كل القطاعات	غير مشمولة في التراخيص، مكتب التنظيم والإشراف يقدمها تدرجيا مراجعة التعريفه الحالية يحدد مؤشرات الأداء الرئيسية المقترحة	دخول طرف ثالث منظم لكن قضايا موجودة بخصوص دخول الشبكات والالتزام بمتطلبات الاتحاد الأوروبي	لا يوجد	لا يوجد	قيود الاجراء، مسودة قواعد شبكة تم اكمالها، معايير التوزيع قيد الاجراء	معايير الاداء/ نوعية الخدمة

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

مقارنة البلدان الإقليمية

الاردن	سوريا	لبنان	تركيا	مصر	ابو ظبي
مجلس مفوضين يحكم قضايا خلافات المراجعين إذا وافق المرخصين، وفي كافة الخلافات بين الزبائن والمرخصين التحديات في المملكة العلاء، المجلس لديه صلاحية بالحكم على خروقات الرخصة، يجب ان يعطى فرصة لعمل تمثيلات أو معالجة الخرق	لا يوجد	لا يوجد	مجلس تنظيم سوق الطاقة لديه السلطة القضائية على الخلافات بين شركة النقل وشركة التوزيع وعلى الربط واستعمال المنظومة وعلى اتهامات بان تدخل شركة النقل بالسوق كان "مفرطاً" قرارات المجلس يمكن استئنافها في محكمة البداية	الوكالة التنظيمية لديها الصلاحية وحل شكاوي الزبون، الزبائن يجب اولا ان يقدموا الشكوى للشركة الفنية وعدم التمكن من التوصل الى حل	مكتب التنظيم والإشراف يمكن ان يصدر أوامر التزام على مشغلين يفشلون في تلبية التزامات الترخيص (تبلغ "أولي" و "نهائي") لكن لحد الآن لم تحتاج الى عمل ذلك. القطاع يعمل على الإجماع. مكتب التنظيم والإشراف يستشير بشكل واسع على كلفة القرارات الرئيسية
موقف الخصخصة بشكل جيد على الرغم من ان اية خصخصة في الكهرباء لم تكمل بعد. قانون الخصخصة اقر وهيئة خصخصة تنفيذية تأسست وصفقات ناجحة تشمل الاتصالات اللاسلكية، وعملية لبيع شركات توزيع الكهرباء تقترب من مرحلة اكملها	مملوكة للحكومة ومسيطر عليها، حاليا مملوكة ومسيطر عليها بالكامل من قبل الحكومة تهدف لتحويل كهرباء لبنان إلى شركة تجارية ربحية بضمنها مناقشة الخصخصة مذكرة تفاهم وقعت مع بنك باريس الوطني- ياريباس لإيجاد شريك إدارة دولية لكهرباء لبنان	حاليا مملوكة ومسيطر عليها بالكامل من قبل الحكومة تهدف لتحويل كهرباء لبنان إلى شركة تجارية ربحية بضمنها مناقشة الخصخصة مذكرة تفاهم وقعت مع بنك باريس الوطني- ياريباس لإيجاد شريك إدارة دولية لكهرباء لبنان	مجلس تنظيم سوق الطاقة لديه السلطة القضائية على الخلافات بين شركة النقل وشركة التوزيع وعلى الربط واستعمال المنظومة وعلى اتهامات بان تدخل شركة النقل بالسوق كان "مفرطاً" قرارات المجلس يمكن استئنافها في محكمة البداية	الوكالة التنظيمية لديها الصلاحية وحل شكاوي الزبون، الزبائن يجب اولا ان يقدموا الشكوى للشركة الفنية وعدم التمكن من التوصل الى حل	مكتب التنظيم والإشراف يمكن ان يصدر أوامر التزام على مشغلين يفشلون في تلبية التزامات الترخيص (تبلغ "أولي" و "نهائي") لكن لحد الآن لم تحتاج الى عمل ذلك. القطاع يعمل على الإجماع. مكتب التنظيم والإشراف يستشير بشكل واسع على كلفة القرارات الرئيسية
موقف الخصخصة بشكل جيد على الرغم من ان اية خصخصة في الكهرباء لم تكمل بعد. قانون الخصخصة اقر وهيئة خصخصة تنفيذية تأسست وصفقات ناجحة تشمل الاتصالات اللاسلكية، وعملية لبيع شركات توزيع الكهرباء تقترب من مرحلة اكملها	مملوكة للحكومة ومسيطر عليها، حاليا مملوكة ومسيطر عليها بالكامل من قبل الحكومة تهدف لتحويل كهرباء لبنان إلى شركة تجارية ربحية بضمنها مناقشة الخصخصة مذكرة تفاهم وقعت مع بنك باريس الوطني- ياريباس لإيجاد شريك إدارة دولية لكهرباء لبنان	حاليا مملوكة ومسيطر عليها بالكامل من قبل الحكومة تهدف لتحويل كهرباء لبنان إلى شركة تجارية ربحية بضمنها مناقشة الخصخصة مذكرة تفاهم وقعت مع بنك باريس الوطني- ياريباس لإيجاد شريك إدارة دولية لكهرباء لبنان	مجلس تنظيم سوق الطاقة لديه السلطة القضائية على الخلافات بين شركة النقل وشركة التوزيع وعلى الربط واستعمال المنظومة وعلى اتهامات بان تدخل شركة النقل بالسوق كان "مفرطاً" قرارات المجلس يمكن استئنافها في محكمة البداية	الوكالة التنظيمية لديها الصلاحية وحل شكاوي الزبون، الزبائن يجب اولا ان يقدموا الشكوى للشركة الفنية وعدم التمكن من التوصل الى حل	مكتب التنظيم والإشراف يمكن ان يصدر أوامر التزام على مشغلين يفشلون في تلبية التزامات الترخيص (تبلغ "أولي" و "نهائي") لكن لحد الآن لم تحتاج الى عمل ذلك. القطاع يعمل على الإجماع. مكتب التنظيم والإشراف يستشير بشكل واسع على كلفة القرارات الرئيسية
موقف الخصخصة بشكل جيد على الرغم من ان اية خصخصة في الكهرباء لم تكمل بعد. قانون الخصخصة اقر وهيئة خصخصة تنفيذية تأسست وصفقات ناجحة تشمل الاتصالات اللاسلكية، وعملية لبيع شركات توزيع الكهرباء تقترب من مرحلة اكملها	مملوكة للحكومة ومسيطر عليها، حاليا مملوكة ومسيطر عليها بالكامل من قبل الحكومة تهدف لتحويل كهرباء لبنان إلى شركة تجارية ربحية بضمنها مناقشة الخصخصة مذكرة تفاهم وقعت مع بنك باريس الوطني- ياريباس لإيجاد شريك إدارة دولية لكهرباء لبنان	حاليا مملوكة ومسيطر عليها بالكامل من قبل الحكومة تهدف لتحويل كهرباء لبنان إلى شركة تجارية ربحية بضمنها مناقشة الخصخصة مذكرة تفاهم وقعت مع بنك باريس الوطني- ياريباس لإيجاد شريك إدارة دولية لكهرباء لبنان	مجلس تنظيم سوق الطاقة لديه السلطة القضائية على الخلافات بين شركة النقل وشركة التوزيع وعلى الربط واستعمال المنظومة وعلى اتهامات بان تدخل شركة النقل بالسوق كان "مفرطاً" قرارات المجلس يمكن استئنافها في محكمة البداية	الوكالة التنظيمية لديها الصلاحية وحل شكاوي الزبون، الزبائن يجب اولا ان يقدموا الشكوى للشركة الفنية وعدم التمكن من التوصل الى حل	مكتب التنظيم والإشراف يمكن ان يصدر أوامر التزام على مشغلين يفشلون في تلبية التزامات الترخيص (تبلغ "أولي" و "نهائي") لكن لحد الآن لم تحتاج الى عمل ذلك. القطاع يعمل على الإجماع. مكتب التنظيم والإشراف يستشير بشكل واسع على كلفة القرارات الرئيسية

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

مقارنة البلدان الإقليمية
ملاحظات بلد موجزة اضافية

الأردن

قطاع الكهرباء تم إعادة هيكلته بالكامل والهيئة التنظيمية لقطاع الكهرباء، تأسست في 2002. مستشارين دوليين مستمرين بالعمل بشكل وثيق مع الهيئة. قضايا إقليمية تبدو انها أكثر أهمية للأردن بسبب الطلب المتنامي وندة مصادر الوقود الطبيعية. الأردن لديها عقد تجهيز غاز بعيد المدى مع مصر وتبدو أنها متحمسة للدخول في إعادة أعمار العراق (فرص الشركات الأردنية ربما أمال في الحصول على تجهيزات كهرباء رخيصة) أيضا متحمسة على تكامل النقل الإقليمي لان هذا سيقفل رأسمال الاستثمار المطلوب.

مصر

وكالة تنظيم المرفق الكهربائي المصري وحماية المستهلك تشكلت بالهدف التالي : للتنظيم والإشراف والسيطرة على كافة القضايا المتعلقة بأنشطة القدرة الكهربائية سواء كانت في التوليد أو النقل أو التوزيع أو الاستهلاك بالطريقة التي تؤمن تيسر واستمرار التجهيز لتلبية اعتبارات الحماية البيئية، ومصالح مستهلكي الطاقة الكهربائية وكذلك مصالح المنتجين ومشغلي النقل والموزعين. الوكالة أيضا تهدف إلى التهيؤ للمناقشة المشروعة في مجال توليد ونقل وتوزيع الكهرباء وتجنب أي احتكار ضمن المرفق الكهربائي. مصر هي عضو في مشروع الربط مع الأردن وسوريا ولبنان وتركيا والعراق أيضا مشروع ربط مع ليبيا وتونس.

سوريا

الإصلاحات في قطاع الكهرباء كانت تحت المناقشة لبعض الوقت لان الطلب المتزايد يحتاج الى تلبية : 3000 ميغا واط سعة تحتاج إلى إضافتها بحلول 2010 على الرغم من ان محطات قدرة مستقلة مملوكة أجنبا ليست قيد الدراسة بعد. اعتمادية النقل والتوزيع هي مشكلة. الشبكة مربوطة مع مص والأردن. سوريا أيضا عضو في مشروع الربط الإقليمي.

لبنان

الموجودات بضمنها مصفى النفط الرئيسي قد تضررت عبر سنين من القتال وان خطوط أنابيب النفط مع العراق أغلقت منذ بعض الوقت. الشبكة الوطنية مربوطة مع الشبكة السورية. إصلاحات قطاع القدرة قيد المناقشة في أوقات مختلفة ودراسته أكثر جدية للإصلاح كانت واضحة في 2004 (متحمسة للنموذج الأوربي) وزارة الطاقة والمياه متحمسة لخصخصة إنتاج وتوزيع القدرة - مسودة قانون كانت بانتظار المصادقة (الموقف الحالي غير معروف)، البنك الدولي يمول دراسة عن إعادة هيكلة وخصخصة قطاع القدرة، مرتبطة بآمال بان تصبح منتجة للنفط وجاذبة للمنفين الأجانب. قطاع الكهرباء صغير جدا (السعة المؤسسة تساوي 2400 ميغا واط لكن التوليد القابل للمياه هو يحدد 1800 ميغا واط) وهناك قلق حول تلبية الطلب المتزايد. قضايا نوعية النقل والتوزيع موجودة وهناك انقطاعات منتظمة تجهيز الغاز من سوريا مخطط عبر أنابيب يجري إنشاءه. لبنان هي أيضا عضو في مشروع الربط الإقليمي.

ديفيد لوكهارت
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ لسيطرة الاقتصادية للعراق 2
نظام الكهرباء في العراق- قضايا وخيارات
23 ايار 2005

مقارنة البلدان الإقليمية

تركيا

لديها قطاع كهربائي اكبر بكثير- سعة التوليد المؤسسة 28.332 ميغا واط في نهاية 2000النمو في التوليد بقي أدنى من الطلب على الكهرباء حتى وقت متأخر مما جعل تركيا مستوردة منذ 1997. نمو الطلب تباطأ نتيجة الأزمة الاقتصادية 2001 لكنه نهض مرة أخرى فشل كهربائي مهم متوقع بحلول 2008 ما لم منشآت جديدة تصبح مشغلة الحكومة اتخذت خطوات رئيسية في 2001 لتحرير قطاع الطاقة بضمنها إقرار قانون سوق الكهرباء وتأسيس سلطة تنظيم سوق الطاقة لكن الحكومة عملت القليل لمتابعة خطط تحرير وخصخصة قطاعات الكهرباء والغاز الطبيعي. في آذار 2004 مجلس التخطيط العالي للحكومة تبنى دولة إستراتيجية برنامج إصلاح سوق الكهرباء والخصخصة تغطي اجراءات لخصخصة موجودات التوزيع والتوليد وقضايا النقل وامن التجهيز. التوزيع سيعاد تنظيمه على أساس 21 منطقة التوزيع وشركات توزيع ستعوض حسب متطلبات ابرادهم، مع نظام تسعير كهرباء، وطني منظم يقدم لمدة 5 سنوات تركيا تعمل كربط مهم في ممر الطاقة بين الشرق والغرب بعبارات الغاز الطبيعي.

أبو ظبي

الإمارات العربية المتحدة لديها تقريبا 10% من احتياط النفط العالمي وهي اربع منتج للغاز في العالم وان ابو ظبي لديها 94% من نفط الإمارات و 92% من احتياطات الغاز الإمارات طلب الإمارات للقدرة الكهربائية ارتفع كثيرا في التسعينات بسبب النمو السكاني والتطورات الصناعية الجديدة. من المتوقع ان يستمر بالارتفاع بمدة لغاية 2010 السعة التوليدية المؤسسة للإمارات توقفت عند 6850ميغا واط في 1998. في أوائل 1998قررت الإمارات على إعادة هيكلة شاملة في قطاعات الماء والكهرباء مفضلة خصخصة كاسمه مع مصالح تلبية تملكها شركة أجنبية. دبي كانت تشكك بفكرة محطات قدرة وماء تدار بشكل خاص لكن ابو ظبي احتضنت الفكرة وأعدت هيكلة وتشكل كلا القطاعين (سلطة ماء وكهرباء أبو ظبي تشكلت في 1998 كونها الشركة القابضة النهائية لفروع تملك موجودات ماء وقدرة ابو ظبي) مؤسسة مشتري كهرباء منفرد وأدخلت نظام الترخيص وأسست منظم وتنظيم كامل لأنشطة القطاعين. ابو ظبي أيضا أسست نظام تحكيم تشريعي لحل الخلافات القضية الرئيسية في ابو ظبي هي وضع ضغط تنظيمي على مشتري منفرد بينما تضع معظم الإيرادات للقطاع قيمتها المضافة هي ضئيلة بالمقارنة غطاء السعر له تأثير قليل في هكذا حالة وان المنظم لديه القليل من القوة لدفع هيئة ماء وكهرباء ابو ظبي لتحسين أدائها لان هذا يشل شراء الوقود (ولديه تأثير كبير على الكلفة) عدة لاعبي سوق جادلوا المشتري المنفرد يكون جزء من أعمال النقل لأنه عندئذ سيكون له قاعة موجودات كافية للمنظم ليكون لديه بعض الوضع.

مشغل أول محطة قدرة مستقلة في أبو ظبي امن 556 مليون دولار من التمويل التجاري من 700 مليون دولار لتوسيع الطويلة أ-2 ذات 710 ميغا واط و50 مليون غالون من الماء الحلو باليوم منشأ ذات توليد مزدوج. سي أم اس اينرجي من الولايات المتحدة تولت ادارة وتمويل وانشاء وتشغيل المحطة ومنحت 40% بالمئة من ملكية المشروع. المشروع الثاني المستغل للماء والقدرة في ابو ظبي، طويلة أ-1 هو تجمع من غالف نوكال تراكتوبيل بادركومباني تونال فيتا من فرنسا وتراكتابل من بلجيكا. سلطة ماء وكهرباء ابو ظبي أيضا وقعت عقد مع سي أم اس اينرجي وانترناشيونال بادر بي ال سي للشوابعات أي ديبلوتي مشروع 1.6 مليار دولار لإنشاء وتشغيل 1500 ميغا واط محطة دورة مشتركة مع سعة تحلية ماء 100 مليون غالون باليوم.